BAROMÈTRE DE LA JUSTICE TRANSITIONNELLE

بارومتر العدالة الانتقالية

THE UNIVERSITY of York
Centre for Applied Human Rights

مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية
Al-Kawakibi Democracy Transition Center

impunity watch

البحث العلمي و العدالة الإنتقالية في تونس

فريق البحث

السيدة كورا أندريو

السيد وحيد الفرشيشي

السيد سيمون روبينس

السيد أحمد علوي

السيدة هاجر بن حمزة

بارومتر العدالة الانتقالية

نوفمبر 2016

البحث العلمي
و العدالة الانتقالية في تونس

البحث العلمي
و العدالة الانتقالية في تونس

فريق البحث

كورا أندريو
وحيد الفرشيشي
سيمون روبينس
أحمد العلوي
هاجر بن حمزة

الكتاب :

الحجم : 29,7 / 21 صم
الورق : 80 غ - Extrastrong
عدد الصفحات : 67 ص
الطبعة : الأولى - 100 نسخة
تصميم الغلاف و الاعداد الفني : أنيس المنزلي - anismenzli@hotmail.fr • ALPHAWIN STUDIO

تم إعداد هذه الدراسة في إطار شراكة بين مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، منظمة Impunity Wacth، ومركز تطبيق حقوق الإنسان (CAHR)، جامعة يورك

جميع الحقوق محفوظة لمركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، منظمة Impunity Wacth، و مركز تطبيق حقوق الإنسان (CAHR)، جامعة يورك

تونس • نوفمبر 2016

البحث العلمي والعدالة الانتقالية في تونس

الفهرس

الفهرس.....ص5

1 - مقدمة ص7

القسم الأول: الإطار المفاهيمي - أي مكان للبحث في مسار العدالة الانتقالية؟.....ص9

2 - تقييم مسار العدالة الانتقالية.....ص12

3 - تحليل المسار الحالي.....ص14

3-1 البحث القائم على النتائج.....ص15

3-2 متابعة المسار.....ص16

3-3 الجدوى من البحث.....ص17

القسم الثاني: الباحثون: طرف فاعل في مسار العدالة الانتقالية.....ص19

4 - واقع حال البحث حول العدالة الانتقالية.....ص20

4-1 حدود البحث حول العدالة الانتقالية والعقبات التي تعترضه.....ص22

5 - العوائق والعراقيل أمام النشاط البحثي.....ص23

5-1 تنوع حسب مجال التخصص.....ص23

5-2 العدالة الانتقالية والبحث الأكاديمي: أسباب العلاقة المضطربة.....ص24

5-3 إشكاليات البحث المقترحة.....ص26

5-4 الأبعاد الضمنية والمتداخلة في خطاب الباحثين.....ص29

القسم الثالث: قراءة ببليوغرافية في البحوث المنجزة في تونس من 2011 إلى 2016.....ص31

6 - توضيحات أولية.....ص31

6-1 اهتمام مباشر أو ذو صلة بالعدالة الانتقالية.....ص32

2-6 المواضيع المفضلة والمواضيع المهمشة.....ص33

7 – "منتجي" البحوث.....ص35

القسم الرابع: في جدوى البحوث حول العدالة الانتقالية في تونس.....ص37

8 - البحث في تونس.....ص37

1-8 البحث الجامعي.....ص37

2-8 الأبحاث المُنجزة على الميدان من قبل جمعيات ومنظمات.....ص39

3-8 نحو بحوث أكثر دقة وأفضل أثرا.....ص40

4-8 نحو إحداث برنامج للبحث حول العدالة الانتقالية.....ص40

9 - الخاتمة والتوصيات.....ص40

قائمة المراجع.....ص44

1 - مقدمة

تُعتبر تونس اليوم بمثابة "المخبر" في العالم الصغير للمختصّين في "علم الانتقال"، هذا المجال من البحث العلمي الذي يركّز على ملاحظة مسارات الانتقال الديمقراطي، والذي نشأ بفضل مسارات التحوّل نحو الديمقراطية التي شهدتها أوروبا الشرقية بعد سقوط جدار برلين، والذي اكتسب زخما جديدا مع ظهور موجة "الربيع العربي". فبُعَيْد سقوط نظام بن علي في 14 جانفي 2011، تلقّت تونس مساعدات دولية كبرى في جميع المجالات: الإعلام وإصلاح الأمن وإصلاح القضاء والتنمية الجهوية وكذلك العدالة الانتقالية، وغيرها من مجالات التدخّل العديدة. وسرعان ما تحولت تونس إلى أرضية خصبة "لاختبار" خبرة كل طرف في مجال الانتقال الديمقراطي، سعيا لاستعادة الأمل بعد التجارب التي حصلت في البلقان وأفغانستان والعراق.[1]

وتعددت في تونس الندوات والورشات والمنشورات التي ركزت اهتمامها على مفهوم جديد بالنسبة للتونسيين، ولكن سرعان ما سيتمّ تبنّيه، وهو مفهوم العدالة الانتقالية. وكدليل على تبنّي هذا المفهوم وعلى التداخل المعقّد بين العالمي والمحلي، ظهرت عديد جمعيات المجتمع المدني المعنيّة بمجال العدالة الانتقالية ومنها "الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية" و"التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية"، وغيرها. وقد آتى هذا الفيض الفكري والجمعياتي أكله، فقد أطلقت الدولة سنة 2012 رسميا "حوارا وطنيا حول العدالة الانتقالية"، ونظمت بمساعدة من الأمم المتحدة والمركز الدولي للعدالة الانتقالية سلسلة من الاستشارات في جميع جهات البلاد، بهدف جمع آراء الضحايا والمواطنين عموما حول التوجه الذي ينبغي أن يتخذه مسار العدالة الانتقالية. وقد رافق هذه الاستشارات عدد كبير من الدورات التدريبية وورشات بناء القدرات وحملة تحسيسية وأشرطة وثائقية وحتى صور متحركة، مع الحرص على أن تكون مختلف هذه الأنشطة متاحة لأكبر عدد ممكن من المتابعين والمشاركين.

وبعيدا عن هذا التمشي القائم عن النظر للأشياء "من تحت"، تمت منذ البداية إحاطة عملية إطلاق مسار العدالة الانتقالية بإطار نظري وأكاديمي قوي ومجدّد، رغم أنه كان مُوجّها بالأساس إلى نخبة أكاديمية محدّدة غير معروفة لدى عامة الناس، كما أنّ عديد الأعمال المنشورة باللغة الانقليزية لم تقع ترجمتها في تونس.[2] ولئن مكّنت بعض الملتقيات التي تم تنظيمها منذ 2011 من التعريف بهذه البحوث بشكل أوسع

[1] للاطلاع على عرض شامل ونقدي حول حجم المساعدة الدولية لتونس، انظر التقرير التالي :
Institute for Integrated Transitions, « Inside the Transition Bubble : International Expert Assistance in Tunisia », 2013.

[2] وكمثال على هذا التوجه، انظر:

والتي جمعت عديد المختصين والممارسين في مجال العدالة الانتقالية،[3] فقد ظل البحث في هذا المجال عموما بعيدا عن مشاغل الفاعلين في المسار، وخاصة منهم الضحايا. هل يعني ذلك أن هذه الأعمال البحثية هي غير ذات جدوى وتربط باهتمامات أكاديمية بحتة دون أيّ تأثير على المسار القائم حاليا؟

إنّ هدف بارومتر العدالة الانتقالية من وراء اختيار هذا الموضوع لتناوله في إطار دراسته الرابعة والأخيرة هو إبراز أهمية البحث العلمي في مسار العدالة الانتقالية في تونس، وتقديم توصيات محددة لتعزيز هذا التأثير والتفكير في روابط من شأنها توحيد الأكاديميين والفاعلين في هذا المجال.

Grey, D.H. et Connan, T., "Notes from the Field: Silence Kills! Women and the Transitional Justice Process in Post-Revolutionary Tunisia", *The International Journal of Transitional Justice*, 2013, 1–10.

Lamont. C.K. et Boujneh. H, "Transitional Justice in Tunisia: Negotiating Justice during Transition", 2012

متاح على الرابط التالي:

https://www.academia.edu/4681771/Transitional_Justice_in_Tunisia_Negotiating_Justice_during_Transition

[3] نذكر على سبيل المثال: الندوة الدولية حول إدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العدالة الانتقالية في العالم العربي، التي نظمتها الأمم المتحدة ومركز الكواكبي ومركز ZIF (تونس، سبتمبر 2014).

القسم الأول: الإطار المفاهيمي - أي مكان للبحث في مسار العدالة الانتقالية؟

رغم الفوارق والمسافة القائمة بين المجالين والتي تمّ التعرّض لها في المقدمة، يظل البحث عنصرا محوريا في العدالة الانتقالية. فمهمّة لجان الحقيقة تتمثّل، قبل كل شيء، في التحقيق بشكل شامل في مختلف الوقائع ووجهات النظر المتعلقة بأحداث ماضي، وإدراجها ضمن تقرير عام. وغالبا ما يتعاون الباحثون مع لجان الحقيقة، ومنهم من هم أعضاء في هذه اللجان.

كما أن التحقيقات التي تسبق التتبّعات القضائية هي بمثابة التمرين لإنتاج المعارف التي تنطوي على البحث والتحليل والتوثيق للانتهاكات الجسمية لحقوق الانسان. لذلك ترى خبراء القانون يستعينون على نحو متزايد بباحثين مختصين حتى يفهموا بشكل أفضل الأسباب والسياق الذي وقعت فيه الانتهاكات موضوع التحقيقات التي هم بصدد القيام بها. وتُمثّل التقارير النهائية للجان الحقيقة أرضية صلبة لبحوث مستقبلية في مجالات التاريخ والقانون والعلوم الاجتماعية والعلوم السياسية.[4]

من ناحية أخرى، يمكن القول إنّ التوجه الحالي نحو جعل العدالة الانتقالية مُركّزة على "احتياجات الضحايا"، مما ينطوي على وعي بحدود المقاربة القانونية الصرفة البعيدة عن المشاغل اليومية وبضرورة قياس أثر المسار في الميدان، قد أعطى نفسا جديدا للبحث الأكاديمي، وذلك بهدف التعرف بشكل أفضل وأدق على هذه "الاحتياجات". وقد تمّ في هذا السياق إنجاز عدد من الدراسات، في غالب الأحيان خارج المؤسسات الرسمية للعدالة الانتقالية، عن طريق منظمات من المجتمع المدني أو جامعات، بهدف تحديد أفضل لأولويات الضحايا وتصوّراتهم حول العدالة والحقيقة وجبر الضرر،[5] استنادا إلى بحوث نوعية وكمية. هذه البحوث، بتأثيرها على الآليات المتعلقة بانتظارات الضحايا وهم أهم طرف معني بالعدالة الانتقالية، يمكن أن تُحدث تغييرات إيجابية، بل يمكن حتّى أن تبني شرعية المؤسسات العاملة في هذا المجال.

إن هدف العدالة الانتقالية هو إحداث تغير اجتماعي. ويتعلق الأمر هنا بمعرفة طريقة قياس الأشياء من خلال البحث التجريبي. وتتنزل في هذا الإطار برامج الرصد والتقييم. وغالبا ما يُنظر للتقييم على أنّه أولا

---

[4] انظر الدراسة التي أنجزها بارومتر العدالة الانتقالية حول "التاريخ والذاكرة الجماعية في تونس : مفاهيم متباينة – تدريس التاريخ المعاصر وصورة بورقيبة اليوم." أكتوبر 2016.

[5] انظر تقرير المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الانسان حول نظرة الضحايا في أوغندا :
« When the Dust Settle », OHCHR, Genève, 2005; Robins, S. (2011) 'To Live as Other Kenyans Do': A Study of the Reparative Demands of Kenyan Victims of Human Rights Violations, Nairobi: International Center for Transitional Justice ; Robins, S. (2010), 'An assessment of the needs of families of the Missing in Timor-Leste', York: PRDU.

وبالذات تقييم للنتائج، تقييم للتغيير الذي يحصل في سياق انتقالي، مع السعي لتحديد رابط سببي بين هذه التغيرات وإرساء آليات العدالة الانتقالية. مِثْل هذا التمشي ليس بالسهل اتّباعه، خصوصا وأن الآثار التي ترمي العدالة الانتقالية إلى إحداثها تبدو أحيانا غامضة أو طموحة إلى حد كبير. فهي تستند في أوجه كثيرة إلى منظومات من الاعتقادات أكثر من استنادها إلى فرضيات تجريبية مُثْبتة. لذلك يتساءل الفاعلون في مجال العدالة الانتقالية، وهم بلا شك واعون بهذه الصعوبة، حول القياس الكمي للآثار الحقيقية التي يسعون إلى إحداثها.

وفي 2010، خصصت مجلة *International Journal of Transitional Justice* عددا كاملا لتناول الرهانات المتعلقة بقياس "تأثير" العدالة الانتقالية. وقد استعان الخبراء في المصالحة بمختصين في علم الاجتماع وفي التحليل الكمي من أجل إيجاد مقاييس تُمكّن من بناء "مؤشر" للانتقال الديمقراطي الناجح. كما ترتبط هذه الحاجة للتقييم بديناميات التمويل للمنظمات الدولية ذاتها: كيف يمكن التأكد من كون العدالة الانتقالية تساهم فعلا في الانتقال الديمقراطي وفي إحداث الاستقرار المنشود؟ هل توجد "عائدات على الاستثمار"؟ أم ستكون النتيجة إحياء جراح قديمة والعودة إلى وضع عدم الاستقرار؟ وفي الأخير هل العدالة الانتقالية مفيدة حقا؟ إن إثبات تقدّم المسار يعني القدرة على "تسويقه" بشكل أفضل لأصحاب القرار السياسي في المستقبل، وكذلك للمانحين. وهي طريقة للردّ على الانتقادات اللاذعة للعدالة الدولية والانتقالية التي نشأت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين،[6] والتي تعتبر أن "تاريخ العدالة الانتقالية منذ نورمبارغ هو تاريخ مسار فاشل"[7] تكلّف مليارات الدولارات على حساب أماني الضحايا التي تدّعي تمثيلهم. ولكن ما المقصود هنا من "الفشل"؟ وكيف يمكن تقييمه؟ كيف نعرف ماذا كان سيقع لو لم تُنشَئ محاكم دولية مثلا في رواندا أو في يوغسلافيا السابقة؟

هذا التناول الكمي البَعْدي يطرح إذن صعوبات جمّة على المستويين التطبيقي والنظري. فالتغييرات الاجتماعية التي تحاول العدالة الانتقالية إحداثها هي متعددة الأبعاد وتمتد تأثيراتها على فترات قصيرة نوعا ما. انطلاقا من أي نقطة زمنية نقرّر تقييم تأثير العدالة الانتقالية؟ كما أن أهدافها هي كذلك متنوعة وغالبا ما تكون متناقضة. هل نريد تحقيق السلم أو تحقيق العدالة؟ هل نريد التئام الجروح أو المصالحة؟" والأهداف هي كذلك رمزية: كيف يمكن قياس ما إذا عادت للضحايا "كرامتهم"؟ هي أحيانا أهداف مُبهمة: ماذا تعني " المصالحة"؟ ما معنى أمّة متصالحة مع ذاتها"؟ هذا الاهتمام بقياس التأثير يمكن كذلك أن يطرح إشكالات أخلاقية. فإذا ثبت أن المسار لا يتقدم، هل علينا التخلي عن حق ضحايا الجرائم الكبرى

[6] انظر بالخصوص :

Jack Snyder et Leslie Vinjamuri, « Trials and Errors: Principle and Pragmatism in Strategies of International Justice », *International Security*, vol. 28 (3), pp. 5-44.

[7] Gary Bass, « Milosevic in the Hague », *Foreign Affairs*, Mai-Juin 2003, p. 84.

أو عن محاسبة مرتكبيها؟ ومن منظور فلسفي، لا ينبغي أن يُنظر فقط إلى ما يمكن أن تقدمه العدالة ، بل ينبغي أن تكون العدالة مرغوبا فيها لذاتها.

وحسب الأخصائي الشهير في علم الانتقال Juan Linz، فإن مقياس النجاح في الانتقال واضح: فهو يرتبط "بقبول القوى والمنظمات والمؤسسات الرئيسية القائمة لقواعد اللعبة الديمقراطية كوسيلة وحيدة للوصول إلى السلطة". كلّ الصعوبة إذن تكمن في تحديد السبب لهذا القبول. وغالبا ما يؤثر ارتفاع الناتج المحلي الخام أو انخفاضه على هذه التغيرات الإيجابية أو السلبية. وفي بعض الأحيان فإن عامل الوقت وتهدئة الذاكرات والأحقاد هو في الأخير ما سيُظهر مدى التقدّم المحرز على مستوى التقدم الديمقراطي.

غير أن الأمر لا يقتصر على عمليات التقييم الماضية، بل يشمل كذلك الآليات القائمة من خلال جمع المعطيات التجريبية لإثراء المسار بشكل مباشر، وخاصة عن طريق تقييم فعلي ومتطور لاحتياجات الضحايا. بهذا المعنى تنطوي عملية التقييم على الأقل على ثلاثة أشكال مختلفة من البحث[8]:

- **البحث الموجه نحو النتائج** والذي يرمي إلى الإجابة على السؤال التالي: "أية عدالة؟ ولمن؟ ومتى؟". هذا التمشي يتطلب عموما جمع المعطيات من الضحايا والسكان المتضررين أو الأطراف المعنية. وهنا تساعد التقييمات على فهم احتياجات المجموعات المعنية والطريقة التي ينظرون بها للعدالة. ومن الأفضل أن تجري مثل هذه التقييمات قبل أن يتم إطلاق المسار، حتى يكون بالإمكان مواءمته مع هذه الانتظارات.
- **متابعة المسار**، وفيه تركيز على فهم الطريقة التي يتم بها فعليّا إرساء مسار للعدالة الانتقالية. ويشمل ذلك جمع المعطيات حول الطريقة التي يمكن بها للناس الوصول إلى هذه الآليات. ويمكن للمعطيات التي تمّ جمعها أن تمكّن القائمين على آليات العدالة الانتقالية من معرفة مدى التوصل إلى تحقيق الأهداف المعيارية للمسار، خصوصا فيما يتعلق بالتفاعل مع المجموعات المعنية وبمدى التمسك بهذا الالتزام. هذه المتابعة من شأنها المساعدة على التقدم بالمسار وتعديله في ضوء أدائه وممارساته.
- **تقييم النتائج**، وفيه تركيز على مدى تأثير الذي يُخلّفه المسار.[9] هذا العمل يتطلب قياس التغيير الذي أحدثه المسار من خلال المقارنة بين وضعية البلاد قبل وبعد إرساء آليات العدالة الانتقالية،

---

[8] Phuong Pham et Patrick Vinck, "Empirical Research and the Development and Assessment of Transitional Justice Mechanisms", *The International Journal of Transitional Justice*, Vol. 1, 2007, pp. 231-248.

[9] تُطرَح هنا مسألة معرفة متى ينتهي فيه مسار العدالة الانتقالية، أي الوقت الذي ينتهي فيه المسار من إحداث أثر ما. وفي أفضل الأحوال، تكون للعناصر المكوّنة لمسار العدالة الانتقالية، أي كشف الحقيقة والتتبعات القضائية

وتقييم مدى التوصل لتحقيق الأهداف المحددة مُسبقًا. هذه الأهداف تشمل عموما تجنّب الصراعات في المستقبل وكشف الحقيقة ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات وإرضاء الضحايا وكذلك تعزيز دولة القانون والديمقراطية والمصالحة الوطنية. وينبغي أن يُحدّد تقييم النتائج ما إذا تمّ تحقيق هذه الأهداف، عبر إقامة روابط سببية، إن أمكن، بين مسار العدالة الانتقالية وهذه الأهداف.

ويظل تقييم النتائج عنصرا ذا أهمية أكاديمية كبرى فيما يتعلق بالبحث التجريبي حول العدالة الانتقالية، إذ من شأن هذا التقييم أن يقدّم دروسا مفيدة للمسارات المقبلة ولإرساء سياسة شاملة في مجال العدالة الانتقالية. وقد سعى بعض الباحثين إلى التفريق بين التقييم والبحث التطبيقي. الفرق هو أن التقييم يتطلب في الآن ذاته عنصرا تجريبيا وينطوي على جانب معياري. وبالتالي يتمّ التقييم بالنظر إلى قيمة المسار بالمقارنة مع غاية مثلى، في حين أن البحث التطبيقي يستخدم المعارف العلمية بهدف حلّ إشكال محدّد.

وفي إطار العدالة الانتقالية، يُركّز البحث التطبيقي غالبا على تقييم مدى تأثير المسار، من خلال متابعة التغييرات حسب مصدر محدّد أو مجموعة من عوامل، كما يمكن أن يشمل ذلك تقييم الاحتياجات، في مجال العدالة، لمجموعة ما. يمكن لهذا البحث التطبيقي أن يكون وصفيا أو أن يطرح أسئلة تقييمية أعمّ تتعلق بآليات العدالة الانتقالية ذاتها. وقد اعتمد بارومتر العدالة الانتقالية هذا التمشي في عمله، باعتباره أكثر التصاقا بمشاغل الفاعلين في مسار العدالة الانتقالية، مما يسمح بالتأثير في هذا المسار بطريقة إيجابية.

هذا ويتّسم البحث التطبيقي والتقييم بأوجه تماثل عديدة: فكلاهما يستندان في الواقع إلى منهجية العلوم الاجتماعية، وهما موجّهان نحو صياغة استنتاجات ملموسة تستند في بعض الأحيان إلى خلفية نظرية. غير أن التقييم يتميز بخاصيتين

أساسيتين: أولا طابعه المعياري بما أنه "سيحكم" على مدى نجاح المسار، وثانيا جدواه العملية. فالهدف الأساسي من التقييم هو جمع ما يكفي من المعلومات التي تسمح بقياس قيمة المسار وتأثيره وفقا لجملة من المقاييس. وستتم مناقشة هاتين المقاربتين على التوالي بهدف فهم مدى تأثيرهما على البحث في مجال العدالة الانتقالية.

2 - تقييم مسار العدالة الانتقالية

إن تقييم مسار للعدالة الانتقالية أو، بصورة أدق، تقييم نتائجه يعني النظر في مدى توصل هذا المسار إلى تحقيق الأهداف المعيارية التي تم تحديدها مسبقاً، وكذلك قياس مدى التغيير الاجتماعي الذي تم إحداثه

وجبر الضرر، تأثيرات على المدى البعيد حتى بعد أن تنتفي الآليات المؤسسية من الوجود بحكم نهاية ولايتها. أما فيما يتعلق بهدف "المصالحة"، فهو يهمّ أساسا الأجيال القادمة.

والرابط السببي بين هذا الأخير ومسار العدالة الانتقالية ذاته. وقد ساهم توحيد المقاييس التدريجي في علاقة بممارسة العدالة الانتقالية في تطوير نظام فعال لقياس مدى "نجاعة" آليات العدالة الانتقالية بالنظر إلى الأهداف العامة (السلم الاجتماعي ، دولة القانون، التحول نحو الديمقراطية، وعدم تكرار انتهاكات حقوق الانسان...). هذه الأهداف تنبع ضمنيا من التزام عام بمبادئ الديمقراطية الليبرالية.

غير أن مثل هذا العمل ليس من السهل دائما القيام به، ويعود ذلك جزئياً إلى أنّ العدالة الانتقالية تندرج دائما ضمن سياق سياسي واجتماعي واقتصادي، وأنّ هذه العوامل تساهم بدورها في إحداث تغييرات. من جهة أخرى، يفترض قياس مدى نجاح مسار ما موافقة مسبقة على الهدف الذي يتمّ تحديده منذ البداية : فإذا كان الهدف تحقيق الاستقرار أو الأمن، فمن الممكن أن نصاب بخيبة أمل لأنه على المدى القصير، يمكن لآليات العدالة الانتقالية أن تثير اعتراضات شديدة وتوترات اجتماعية، مثلما تمت ملاحظته في تونس في علاقة بأشغال هيئة الحقيقة والكرامة. وعموما، فالفرضية التي ننطلق منها هي أنّ بناء ديمقراطية ليبرالية هو الهدف الأساسي لأي مسار،[10] وذلك بصرف النظر عن الأهداف التي يمكن أن يحدّدها الضحايا أو المواطنون عموما، والتي كثيراً ما تكون بعيدة عن هذه الشواغل. وغالبا ما تتمّ التغطية على مثل وجهات النظر هذه لأن تقييم النتائج يتمّ وفقا لمعايير معولمة.

كما يسعى التقييم إلى التنبؤ بمستقبل العدالة الانتقالية، من خلال إقامة روابط سببية عامة بين وقائع تبدو معزولة، أي التوصل إلى شكل من أشكال التناول العلمي انطلاقا من عملية تجريبية. وسيمكّن تحديد هذه الروابط المدعومة بأدلة تجريبية لاحقا من التأثير في الممارسة العالمية من خلال إرساء معايير جديدة.

إنّ الخطر الذي تنطوي عليه هذه الممارسة هو أنها شجعت ظهور أدبيات وعدد كبير من البحوث لا يَؤخُذ فيها تقييمُ تأثير آليات العدالة الانتقالية بعين الاعتبار السياقَ الاجتماعي والسياسي للمجتمعات المعنية.[11] بذلك تبدو العدالة الانتقالية، خطأً ،كآلية غير اجتماعية وغير سياسية. وفي تونس، أدّت عدم قدرة الفاعلين في المجال على أخذ السياق الاجتماعي والسياسي بعين الاعتبار إلى إضعاف هيئة الحقيقة والكرامة أمام التهديد الأمني والخطابات الجديدة للمصالحة، وهو تهديد لم يستطع الباحثون التنبؤ به.

---

[10] Nagy, R., "Transitional Justice as Global Project: Critical reflections", *Third World Quarterly*, 29(2), 2008, pp. 275 – 289.

[11] ولتوضيح هذا الاتجاه التقني الصرف، انظر :
Tricia D. Olsen, Leigh A. Payne, et Andrew G. Reiner, *Transitional Justice in Balance. Comparing Processes, Weighing Efficacy*, Washington D.C., USIP, 2010.

ويبقى الكثير مما ينبغي فعله لإقامة روابط سببية واضحة بين آليات العدالة الانتقالية والأثر الذي تهدف هذه المسارات إلى إحداثه.[12] فالمعارف التجريبية المتعلقة بتأثير العدالة الانتقالية على مستوى الدول لا تزال محدودة للغاية. وبالنظر إلى هذا النقص في الأدلة التجريبية القويّة، تستند المطالبات في علاقة بالعدالة الانتقالية، والتي لا تزال تتخلل الكتابات الأكاديمية والسياسية، إلى مجموعة من الاعتقادات أكثر من استنادها إلى وقائع حقيقية. والادبيات الموجودة لا تُوفّر لصانعي القرار السياسي الأرضية التجريبية الصلبة والكونية التي تسمح لهم باتخاذ قرارات مستنيرة في مجال العدالة الانتقالية.[13] فمثلا لا توجد دراسة يمكن أن تضمن بشكل يقيني أن "الحقيقة هي بمثابة العلاج الشافي"، مثلما عبّرت عن ذلك بفخر هيئة جنوب إفريقيا، أو أنّ التعويضات المالية تؤدي إلى المصالحة على المدى البعيد. في هذا الشأن بالذات، تثبت الحالة التونسية العكس تماما.[14]

وتشمل البحوث التي أدّت للخروج بهذا الاستنتاج دراسات لحالات فردية أو متعددة، اعتمادا على منهجية نوعية، بالإضافة إلى دراسات كمية تستعمل معطيات انطلاقا من عدد كبير من السياقات وتسعى لإيجاد ترابطات بين وجود آليات العدالة الانتقالية ومؤشرات التقدم فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان.

3 - تحليل المسار الحالي

يتمثل دور البحث أساسا في دعم مسارات العدالة الانتقالية القائمة، من خلال جمع المعطيات ونشرها وارساء قاعدة معرفية قوية تساعد على توجيه التصوّر الخاص بالمسار وتقييمه لاحقا.

---

[12] وللاطلاع على وجهة نظر نقدية، انظر :
Claire Moon, « Healing Past Violence: Traumatic Assumptions and Therapeutic Interventions in War and Reconciliation », *Journal of human rights*, 8 (1), 2009. p. 71-91;
David Mendeloff, « Truth-seeking, Truth-telling and Post-conflict Peacebuilding: Curb the enthusiasm? », *International Studies Review* 6(3), September 2004, pp. 355-380.

[13] Thomas, O.N.T, Ron, J, et Paris, R. "State-Level Effects of Transitional Justice: What Do We Know?," *The International Journal of Transitional Justice*, 4(3), 2010, pp. 329–354.

[14] ولتوضيح هذا الاتجاه ، انظر :
« Tunisie. Terroristes, mais retraités », Jeune Afrique, 29 mars 2016,
متاح على الرابط التالي :
sur http://www.jeuneafrique.com/mag/313613/societe/tunisie-terroristes-retraites/

1-3 البحث القائم على النتائج

إن حتمية إرساء مسار "يركّز على الضحايا" أو "يستجيب لاحتياجات الضحايا" هي من خصائص ممارسة العدالة الانتقالية منذ عديد السنين.[15] وفي تونس، تميّز هذا التوجه بتنظيم "استشارات وطنية" حول العدالة الانتقالية سنة 2012، بالإضافة إلى دراسات استقصائية نوعية ولقاءات في كامل جهات البلاد وحلقات حوارية مدعومة بحملة تحسيسية واسعة النطاق. وفي خضم هذا المسار، سُئل أكثر من 1200 مواطن تونسي عن انتظاراتهم واحتياجاتهم في علاقة بمسار العدالة الانتقالية.[16] بذلك يكون إرساء آليات العدالة الانتقالية على أساس الاحتياجات التي يعبر عنها الضحايا أنفسهم شكلا من أشكال "العدالة الانتقالية القائمة على الأدلة".[17] وهو ما يستوجب تناولا علميا مدعوما ببحوث تجريبية.

ويمكن لتطوّر هذه العدالة الانتقالية "القائمة على الأدلة" أن يضع محلّ تساؤل المقاربات الأكثر معيارية والتي هيمنت على الكتابات في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة.[18] ومن أجل ضمان أخذ احتياجات الضحايا بعين الاعتبار، ينبغي للبحث أن يركّز أكثر على المقابلات المباشرة مع الضحايا، وذلك بهدف التوصّل لفهم حقيقي للمعنى الذي يعطيه الضحايا للأحداث التي "يعالجها" البحث، وفهم الانتهاكات التي يعتبرها الضحايا الأكثر جسامة والآليات الأكثر ملائمة لمعالجة هذه الانتهاكات. وغالبا ما تكون الأجوبة التي تقدّمها هذه البحوث بعيدة عن أولويات المتدخلين الخارجيين وخاصة المجتمع الدولي. ومن أجل فهم أفضل لتجربة الضحايا، من الضروري اعتماد مقاربة إثنوغرافية تستوجب أعمالا تجريبية ومتعددة الاختصاصات، حتى يتم التواصل فعليّاً مع الضحايا وممثليهم على كل مستويات التخطيط وإرساء آليات العدالة الانتقالية.

---

[15] Impunity Watch, "Victim Participation in Transitional Justice Mechanisms: Real Power or Empty Ritual?", Discussion Paper, The Hague, Impunity Watch, 2014.

[16] لمزيد التفاصيل حول الاستشارات، انظر :

ANDRIEU, K. "Confronting the Dictatorial Past in Tunisia : Human Rights and the Politics of Victimhood in Transitional Justice since 2011", *Human Rights Quarterly*, vol. 38, n°2, Mai 2016, pp. 261-293.

[17]

[18] De Greiff, P., « A Normative Conception of Transitional Justice », *Politorbis* 50 (3), 2010.

للاطلاع على تحليل نقدي، انظر :

Oskar N. Thoms, James Ron, Roland Paris, *The Effects of Transitional Justice Mechanisms. A Summary of Empirical Research Findings and Implications for Analysts and Practitioners*, Université d'Ottawa, CEPI, avril 2008.

إن نجاعة مسار العدالة الانتقالية يمكن تقييمه انطلاقا من قدرته على الاستجابة لاحتياجات الضحايا.[19] ويمثّل استعمال منهجيات البحث الخاصة بالعلوم الاجتماعية أمرا في غاية الأهمية إذ يسمح بتحديد أفضل لمواقف المجموعات المعنية، وهو ما يجعل مسار العدالة الانتقالية في تناغم مع تصورات واحتياجات الأشخاص الأكثر تضررا. وقد تمّ استعمال منهجيات البحث النوعية والكمية في عديد السياقات، بما في ذلك في يوغسلافيا السابقة والعراق و رواندا وتونس وشمال أوغندا.[20] وفي هذا الإطار، استعملت دراسة أُنجزت في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية المقاربتين معا، النوعية والكمية، في إطار الولاية المحددة لبعثة الأمم المتحدة، وذلك بهدف "فهم أولويات واحتياجات المدنيين الكونغوليين المتضررين جرّاء الصراعات".[21]

2-3 متابعة المسار

تتطلب عملية رصد المسار استخدام أدوات بحث مماثلة للأدوات المستعملة في البحوث الميدانية. إلا أنها تركّز على المسار القائم حاليا، وبمنهجيات عمليّة تسمح، إذا دعت الحاجة لذلك، بالتغيير الكلي للتوجه الذي تم إعطاءه للآليات. وتتيح عملية الرصد، من حيث المبدأ، تحديد أوجه القصور في المسار، وتلافيها وفقا لنتائج البحوث. إلاّ أنّ هذا العمل يقتضي أن يتمّ مسبقاً تحديد ما إذا كان الهدف من وراء العدالة الانتقالية هو التوصّل إلى معايير محدّدة من قبَل فاعلين خارجيين، أو على العكس من ذلك، تمكين

---

[19] انظر بالخصوص :

Hunjoon Kim et Kathryn Sikkink, « Do human rights trials make a difference ? », http://www.tc.umn.edu/~kimx0759/Research.html

Eric Wiebelhaus-Brahm, *Truth Commissions and Transitional Societies*, Londres, New York, Routledge, 2010.

[20] انظر عديد البحوث التي أنجزها مركز حقوق الانسان بجامعة كاليفورنيا والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، وخاصة :

Patrick Vinck, Phuong Pham, Suliman Baldo et Rachel Shigekane, *Living with Fear: A Population-Based Survey on Attitudes about Peace, Justice and Social Reconstruction in Eastern DRC*, Berkeley, CA, Human Rights Center, 2008 ;

Miklos Biro, Adjukovic Dinka Corkalo, Dina Djipa, Petar Milin et Harvey J. Weinstein, « Attitudes Toward Justice and Social Reconstruction in Bosnia and Herzegovina and Croatia », in *My Neighbour, My Enemy: Justice and Community in the Aftermath of Ethnic Cleansing*, éd. Eric Stover and Harvey M. Weinstein, Cambridge: Cambridge University Press, 2004;

Patrick Vinck et Phuong Pham, "Outreach Evaluation: The International Criminal Court in the Central African Republic," *art. Cit.*

[21] Patrick Vinck, Phuong Pham, Suliman Baldo *&* Rachel Shigekane, *Living with Fear: A Population-Based Survey on Attitudes about Peace, Justice and Social Reconstruction in Eastern DRC*, op. cit.

المجموعات المعنية، بوصفها الموضوع الرئيسي لهذه البحوث، من أن تحدّد بنفسها الهدف من المسار وأن تقيّمه وفقا لهذا المقياس.

وقد تمّ اعتماد هذه المقاربة في الدراسة الأولى لبارومتر العدالة الانتقالية حول مشاركة الضحايا،[22] إذ تمّ إعطاء الكلمة للضحايا للحديث عن مشاركتهم في مسار العدالة الانتقالية وعن الطريقة التي يمكن بها، حسب رأيهم، تحسين هذا المسار.

وفي بعض الحالات، يمكن أن توكل للمجتمع المدني مهمة رصد المسار ومتابعته باعتبار قدرة جمعيات المجتمع المدني على الوصول للضحايا. وفي رواندا، تم إضفاء بُعد رسمي على متابعة عمل المحاكم التقليدية بواسطة مقاييس محدّدة وتراخيص تمنحها السلطات الحكومية.[23]

3-3 الجدوى من البحث:

وحتى يكون للبحث التأثير المنشود، سواء على الخطاب والممارسة الدولية للعدالة الانتقالية، أو على المسار ذاته، لا بد أن تكون النتائج المنبثقة عن البحث متاحة للاستعمال من قبل عدد كبير من الفاعلين، بما في ذلك أولئك المكلّفين بإرساء آليات العدالة الانتقالية والذين ليسوا بالضرورة باحثين متخصصين في هذا المجال. فالفائدة من البحث تُقاس إذن بالقدرة على إنتاج معارف من شأنها الاستجابة لاحتياجات المستعملين المعنيين وخاصة صانعي القرار السياسي .

وفي هذا السياق، اقترح Duggan ثلاث مقاييس رئيسية لتحديد هذه الجدوى:[24]

- المصداقية، بمعنى أن يستند البحث إلى منهجية صارمة قائمة على معطيات صحيحة وموثوق بها؛
- الملاءمة: بمعنى أن يتناسب البحث مع احتياجات الجمهور المستهدف والمستعملين والسياق والهدف المحدد؛

[22] انظر الدراسة الأولى لبارومتر العدالة الانتقالية بعنوان : "مشاركتك ترجّعلك الأمل" : مشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية في تونس، من إعداد كورا أندريو ،وحيد الفرشيشي سيمون روبنس، أحمد علوي وهاجر بن حمزة، أكتوبر 2015.

[23] Schotsmans, M., "But We Also Support Monitoring': INGO Monitoring and Donor Support to Gacaca Justice in Rwanda", *The International Journal of Transitional Justice*, 5 (3), 2011, pp. 390–411.

[24] Duggan. C., "Editorial Note", *The International Journal of Transitional Justice*, 4(3), 2010, pp. 315–328.

- القابلية للتطبيق، أو القدرة على الفعل، بمعنى أن يكون البحث متاحا ويمكن إدراجه في سياسات وممارسات السلطات والمنظمات التي أرست آليات العدالة الانتقالية.

من الواضح أنّ معظم الأعمال البحثية الجامعية حول العدالة الانتقالية لا تستجيب لكل هذه المقاييس. فهي غالبا ما يتمّ نشرها في مجلات أكاديمية غير متاحة لعامة الناس وتستعمل لغة أكاديمية وتفتقر إلى اقتراحات عملية تمكّن صانعي القرار السياسي وسائر الأطراف المعنية من التفاعل بطريقة ناجعة.

أما بارومتر العدالة الانتقالية، فقد تمّ إنشاءه لتعزيز البحوث المطبقة، وهو لا يستهدف الأوساط الأكاديمية فحسب، وإنما يسعى للتأثير المباشر في مسار العدالة الانتقالية القائم حاليا في تونس وفي القائمين عليه، بفضل تحليلات تصب في صلب الموضوع ومتاحة لجميع لأطراف المعنية وتُقدّم بطريقة تشجّع على القيام بمبادرات أخرى في هذا المجال.

ورغم أن الأعمال النظرية حول العدالة الانتقالية لا تهم كثيرا الممارسين في هذا المجال، فإن نتائج هذه الأعمال يمكن أن تكون مفيدة. فكما سبق الإشارة إليه آنفا، معظم الفرضيات التي يتم الانطلاق منها في مجال العدالة الانتقالية تستند إلى منظومة من الاعتقادات أكثر من استنادها إلى بحوث تجريبية مُثبتة. لذلك فمن المفيد أن يتأكد الممارسون من صحة الفرضيات التي يعملون على أساسها. من ناحية أخرى، يوجد توجّه طاغ في مجال العدالة الانتقالية نحو إقامة روابط بين البحث والدعوة والممارسة. وهو ما سمح باختبار بعض الفرضيات غير المثبتة[25]، واستعمال مقاربات جديدة على مستوى الممارسة، وتحسين تنفيذ نتائج هذه الأعمال.

انطلاقا من هذه الملاحظات، وسعيا إلى أن تكون البحوث التي ينجزها تطبيقية في المقام الأول، تَوَاصَلَ فريق البارومتر مع عديد الباحثين المعنيين بالمسار الحالي للعدالة الانتقالية في تونس، من أجل تصنيف أعمالهم، مع التساؤل حول مدى التأثير الذي يمكن أن تحدثه هذه البحوث والطريقة التي يرى بها الباحثون دورهم ومسؤوليتهم في هذا المجال.

[25] وفّرت جنوب افريقيا في هذا السياق أرضية خصبة لهذا النوع من الدراسات. انظر بالخصوص:
Backer, D. "Watching a Bargain Unravel? A Panel Study of Victims' Attitudes about Transitional Justice in Cape Town, South Africa", *The International Journal of Transitional Justice* 4 (3), 2010, pp. 443-456.

القسم الثاني: الباحثون: طرف فاعل في مسار العدالة الانتقالية

قام فريق البارومتر بتحليل محتوى النقاش وتبادل الآراء الذي دار بين الخبراء في مختلف مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية والذين هم بصدد إنجاز بحوث حول العدالة الانتقالية في تونس. وقد جرى تبادل الآراء خلال حلقة نقاش نظّمها مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية يوم 6 أكتوبر 2016 بتونس العاصمة.

وقد تمّ استجواب المشاركين وعددهم عشرون من خلال مقابلات نصف موجهة من قبل فريق البحث. وينتمي المشاركون إلى مجالات اختصاص مختلفة وآفاق ابستيمولوجية عديدة (انظر الجدول1)، وأحيانا متعددة التخصصات، إذ كان لاثنين من المشاركين أكثر من اختصاص : الأول مؤرخ ومختص في العلوم السياسية، والثانية مؤرخة ومختصة في الأنثروبولوجيا.

الجدول1: تركيبة حلقة النقاش

الاختصاص	عدد المشاركين
علم الاجتماع	4
القانون	8
علم النفس	3
العلوم السياسية	2
الأنثروبولوجيا	1
التاريخ	2

وقد تمت صياغة المخطط التحليلي لمحتوى النقاش وفق محاور ثلاث، وهي:

- واقع حال البحث العلمي
- إشكاليات البحث المنشودة و/أو المقترحة
- العراقيل والعوائق أمام البحث
- الأبعاد الضمنية والمتداخلة في خطاب الباحثين.

وكان يوجد محور خامس يتعلق بخصوصيات الأعمال البحثية حسب الاختصاص. غير أن هذه الإشكالية لا يتم تناولها في فصل بذاته، بل هي تتخلل جميع الفصول. وما عدا التفريق ما بين التخصصات، لم يشر المشاركون إلى أي عامل آخر من عوامل التفريق.

4 - واقع حال البحث حول العدالة الانتقالية

يبدو من خلال النقاشات أن مفهوم العدالة الانتقالية في حد ذاته ليس مفهوما عملياً في نظر العديد من الباحثين الذين يفضلون تفكيكه إلى مكونات عديدة تصبح كل منها مجال بحث مستقلاً بذاته. وبالتالي، تبدو العدالة الانتقالية كمجموعة من المواضيع تتوسع أحيانا، مثلما كان الشأن في برنامج "العدالة والسياسة في منطقة المغرب العربي ما بعد الثورات العربية" لمعهد البحوث المغاربية المعاصر، والذي يطرح إشكاليات حول إصلاح النظام القضائي ومسالة "التطهير". كما اهتمت أعمال أخرى بالعدالة "التحويلية" والتي تشمل مواضيع أوسع من العدالة الانتقالية، وخاصة الإشكالات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية، ومنها تهميش الجهات، ومفهوم الجندرة (المرأة الريفية) والوصول إلى الموارد الطبيعية.[26] وفي المقابل، يركز عدد آخر من الباحثين على إعادة تشكيل نخب النظام السابق، في إشارة غير مباشرة إلى مسالة ضمانات عدم التكرار، وهو جانب أساسي للعدالة الانتقالية غالبا ما يتمّ إغفاله.

نلاحظ إذن من خلال النقاشات بين الخبراء أنّ تفكيرا موسعا ينصبّ حاليا على مفهوم العدالة الانتقالية مع الأخذ بعين الاعتبار تشعّباته، ويشمل ذلك، إلى جانب المجال القانوني، عديد مجالات التخصص الأخرى.

وتتمثل البحوث المصنّفة في إطار حلقات النقاش في ما يلي:

- البحوث المنجزة أو بصدد الإنجاز
  - ❖ تم إنجاز بحوث عن طريق:
    - بارومتر العدالة الانتقالية[27]

---

[26] رغم أنّ هذه الدراسات لم تُنشر بعدُ، إلاّ أنّها سمحت بالقيام ببحوث حول الطريقة التي ترى بها المرأة التغيير الاجتماعي في منطقة جندوبة، وكذلك بالتعاون مع هيئة الحقيقة والكرامة حول مقاربات جبر الضرر فيما يتعلق بالعنف الجنسي وحول الطريقة التي تجنّد بها الأهالي ضدّ الممارسات السلبية للصناعات الاستخراجية بقرقنة (صفاقس).

[27] وحيد الفرشيشي، كورا أندريو، سيمون روبنس، أحمد علوي، وهاجر بن حمزة. "مشاركتك ترجّعلك الأمل" مشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية في تونس، بارومتر العدالة الانتقالية، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، أكتوبر 2015.

وحيد الفرشيشي، كورا أندريو، سيمون روبنس، أحمد علوي، وهاجر بن حمزة. "المنطقة الضحية وجبر الضرر الجماعي في تونس : معتمديتيْ عين دراهم وسيدي مخلوف : "فقيرة رغم ثرواتها." بارومتر العدالة الانتقالية، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، ماي 2016.

وحيد الفرشيشي، كورا أندريو، سيمون روبنس، أحمد علوي، وحيد الشاهد وهاجر بن حمزة. "التاريخ والذاكرة الجماعية في تونس : مفاهيم متباينة – تدريس التاريخ المعاصر وصورة بورقيبة اليوم." بارومتر العدالة الانتقالية، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، أكتوبر 2016.

- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و محامون بلا حدود، حول تهميش الجهات[28]
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول توثيق مسار الحوار حول العدالة الانتقالية.[29]

❖ ويتم حاليا إعداد دراسات حول:

- مسائل متعلقة بتغيّر النظام في تونس ومسار التحول نحو الديمقراطية؛
- إطارات النظام القديم في تونس و"سوسيولوجيا الإنكار" وتتناول خطاب التبرير من قبل هذه الإطارات فيما يتعلق بالانتهاكات الماضية؛
- إدراج حقوق الأقليات في إطار العدالة الانتقالية.

❖ تمّ نشر عدد من الدراسات حول:

- العدالة الانتقالية عموما (عمل جماعي)[30]
- الانتقال الديمقراطي[31]
- الذاكرة الجماعية في تونس من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك)[32]

---

[28] المنطقة الضحية، حالة ولاية القصرين، "المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" و"محامون بلا حدود". تونس – جوان 2015.

[29] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير عن "الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية في تونس" – أكتوبر 2013.

[30] وحيد الفرشيشي، مروى بلقاسم، آمنة سماري، أحمد علوي، ونصر الدين حرزالله.

العدالة الانتقالية في تونس، غياب استراتيجية واضحة و غلبة الارتجال(14 جانفي 2011-23 أكتوبر 2011)

المعهد العربي لحقوق الانسان، تونس – 2012 (ص.336)

وحيد الفرشيشي، مروى بلقاسم، آمنة سماري، أحمد علوي، ونصر الدين حرزالله
العدالة الانتقالية في تونس، و صدر القانون(أكتوبر 2011-ديسمبر 2013)
تمّ إنجاز هذه الدراسة في إطار التعاون بين مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية - تونس، ماي 2014 (ص. 420).

[31] *La transition démocratique en Tunisie état des lieux : Les acteurs.*
تحت إشراف حمادي الرديسي، أسماء نويرة، وعبد القادر الزغل – المرصد التونسي للانتقال الديمقراطي – منشورات الديوان، 2012

La transition démocratique en Tunisie état des lieux : Les thématiques.
تحت إشراف حمادي الرديسي، أسماء نويرة، وعبد القادر الزغل – المرصد التونسي للانتقال الديمقراطي – منشورات الديوان، 2012.

- برامج البحث
  - "العدالة التحويلية" (جامعة يورك)
  - العدالة والسياسة في منطقة المغرب العربي ما بعد الثورات العربية" لمعهد البحوث المغاربية المعاصر
  - المشروع المتعلق بالعدالة الانتقالية للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- أطروحات الدكتوراه
  - العدالة الانتقالية عموما
  - الضحية في مسار العدالة الانتقالية
  - منظومة العدالة الانتقالية
  - العلاقة بين العدالة الانتقالية والقضاء العدلي
  - إصلاح المنظومة الأمنية
- مناصب صلب مؤسسات

بعض الباحثين شغلوا مناصب في عدد من المؤسسات المعنية بالعدالة الانتقالية:

- أعضاء في اللجنة الفنية التي صاغت القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية سنة 2012
- مكلفون بالبحوث والدراسات بهيئة الحقيقة والكرامة
- وزير العدل

1-4 حدود البحث حول العدالة الانتقالية والعقبات التي تعترضه

انخرط المجتمع المدني في تونس انخراطا تاما في مسار العدالة الانتقالية، ولكن ذلك كان على مستوى مرافقة الضحايا وأنشطة الدعوة، وليس على مستوى إنجاز البحوث.

توجد حدود في ما يتعلق بالبحوث ذاتها، فالحقب التاريخية التي تتم تغطيتها محدودة جدا، وتتركز أساسا على بدايات المسار قبل إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة. كما يُلاحَظ غياب التوازن بين التخصصات: فالبعض منها يبدو شديد الاهتمام بالعدالة الانتقالية، في حين لا تعيرها تخصصات أخرى نفس القدر من الاهتمام. ففي مجال علم النفس مثلا، قليلة هي الأعمال التي أُنجزت خارج نطاق الدراسات المتعلقة بالضحايا (التابعة لعلم النفس السريري)، في حين أن دراسات حول سيكولوجيا الجماهير وعلاقة الحميمي

[32] BEN ALAYA (D), La réappropriation d`éléments de l`Histoire sur Facebook dans un contexte Tunisien Post révolutionnaire, in *Educacao e Cultura Contemporanea*, vol. 11, num 24, 2014, pp. 21-33

بالاجتماعي والاضطرابات النفسية اللاحقة للصدمات كلها هامّة ومفيدة لمسار العدالة الانتقالية. يوجد مقال واحد حول الذاكرة الجماعية تم نشره إلى حد الآن في مجال علم النفس الاجتماعي.[33]

وكون بعض الاختصاصات لا تهتم كثيرا بمسار العدالة الانتقالية قد يعود إلى أسباب هيكلية، إذ أنّ البعض منها ليس لها العدد الكافي من الباحثين في تونس أو ليست لها هياكل بحث فاعلة، مما يجعل عمل الباحث صعبا للغاية مهما كان موضوع البحث.

5 - العوائق والعراقيل أمام النشاط البحثي

5 – 1 تنوع حسب مجال التخصص

تختلف العراقيل والعوائق التي تعترض البحث حول العدالة الانتقالية، والتي تمت الإشارة إليها آنفا، إلى حدّ ما حسب مجال الاختصاص.

ويعود ذلك إلى أن المادة الخام، بمعنى رصيد المؤلفات الذي ينطلق منه الباحثون، هي محددة وخاصة بكل اختصاص من الاختصاصات. وبذلك يكون تنوع العوائق في ارتباط بتنوع المواد التي ينطلق منها الباحث في بحثه.

- بالنسبة للمؤرخين، يُطرَح إشكال ذو علاقة بالزمن. فالعدالة الانتقالية موضوع حديث وتصعب بالتالي دراسته كمسألة تاريخية. إذ لا توجد المسافة الزمنية الضرورية التي تسمح بدراسة الموضوع في إطار العلوم التاريخية. ومع ذلك فمن المهم إنجاز دراسات حول التطورات في طريقة معالجة التاريخ المعاصر، بما في ذلك في إطار البرامج التعليمية. وهو ما سعى البارومتر إلى القيام به في دراسته الثالثة.

- بالنسبة لعلم النفس الاجتماعي، يمكن دراسة العدالة الانتقالية مثلا كموضوع ذي علاقة بالتمثيل الاجتماعي. غير أن ذلك يتطلب أن يمتد الموضوع على فترة من الزمن وأن ينطوي على تفاعلات قوية ودائمة، وهو أمر يبدو مستحيلا فيما يتعلق بموضوع العدالة الانتقالية.

- بالنسبة لاختصاصات أخرى في علم النفس، لا تمثل العدالة الانتقالية في حدّ ذاتها مفهوما سيكولوجيا. لذلك ينبغي أن يتم طرح الإشكالية من وجهة نظر سيكولوجية انطلاقا من التفكير في

[33] BEN ALAYA (D), La réappropriation d`éléments de l`Histoire sur Facebook dans un contexte Tunisien Post révolutionnaire, in *Educacao e Cultura Contemporanea*, vol. 11, num 24, 2014, pp. 21-33

إيجاد روابط مع عوامل نفسية. فالإشكاليات المتعلقة بالصدمات والضحايا يمكن أن تكون مواضيع بحث مهمّة في إطار العدالة الانتقالية، ويمكن أن يكون لها تأثير على برامج الرعاية السيكولوجية للضحايا، وخصوصا ضحايا التعذيب. مثل هذا البحث ينبني على تواصل مباشر مع الواقع.

- بالنسبة للمختصين في القانون، تتمثل أكبر صعوبة أشار إليها الباحثون في النفاذ إلى الوثائق والمعلومات. ويُمنع النفاذ إما بسوء نية أو احتراما لمبدأ السرية. فمجلس نواب الشعب مثلا لا يسمح بالنفاذ لتسجيلات المداولات حول قانون العدالة الانتقالية أو القانون التكميلي رقم 17. ونفس العوائق تم التعرض لها فيما يتعلق بالأحكام الصادرة عن المحاكم في مجال العدالة الانتقالية وخاصة المحاكم العسكرية. ولتجاوز هذه الصعوبات، يُضطرّ الباحث أحيانا للجوء لطرق غير رسمية.

5 – 2 العدالة الانتقالية والبحث الأكاديمي: أسباب العلاقة المضطربة

غالبا ما يُشار إلى غياب الشفافية في أعمال هيئة الحقيقة والكرامة، خاصة فيما يتعلق بالتوثيق والمعلومات حول ما تتخذه من قرارات، كأحد العوائق الكبرى وأحد الأسباب وراء نقص البحوث حول هذا الموضوع. أما بخصوص وزارة الداخلية، فهي ترفض صراحة توفير أية وثائق أرشيفية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي تمّ ارتكابها في الماضي. كما أن النفاذ إلى أرشيف البعض من المؤسسات التابعة للدولة لا يزال أمرا في غاية الصعوبة. هذا بالإضافة إلى أن البحوث حول العدالة الانتقالية ومصادر المعلومات ذات الصلة بهذا الموضوع كلها مركّزة في تونس العاصمة. كما أنّ وجود إطارات من النظام السابق في المؤسسات الحالية، بسبب غياب أي إصلاح مؤسسي، يمثّل أحد أهم العوامل التي تعرقل النفاذ إلى المعلومات.

في مثل هذه الظروف، نلاحظ نوعا من التناول العشوائي للأشياء في علاقة بالمسار أكثر مما نلاحظ جمعا منهجيا للمعطيات. وعموما، يبدو أنّ البحث العلمي خاصة في مجال القانون يواجه بيئة معادية تجعل من الصعب فهم الدواليب غير الرسمية لمسار العدالة الانتقالية فيما يتصل بالقانون ذاته وبتطبيقه. كما توجد بعض الأمور المبُهمة في ارتباط برهانات السلطة وبآليات "غامضة" ذات طبيعة سياسية تعيق عمل الباحثين وفهم الظواهر التي هم بصدد دراستها.

من جهة أخرى، نلاحظ وجود نوع من التشكيك في مفهوم العدالة الانتقالية من قِبل الباحثين. فهم يعتبرون أن المسار مسيّس للغاية وغير محايد و"منحاز للإسلاميين" وهو بالتالي مبنيّ على أساس خاطئ منذ البداية، منذ "الخطيئة الأصلية" المتمثلة في إنشاء وزارة للعدالة الانتقالية. والبعض يرى أن التطورات الأخيرة التي وقعت صلب هيئة الحقيقة والكرامة، وخاصة استقالة عدد من الأعضاء والإخلالات

الإجرائية التي تمت ملاحظتها، تبرّر أكثر هذا الموقف المتوجّس. لذلك ترى هذا العزوف لدى عديد الباحثين، بعد أن فقدوا الرغبة في البحث حول آلية تبدو لهم تافهة. والبعض منهم يؤكد أن "أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة ينكرون الواقع"، وأنه "ليس بالإمكان تغيير المنظومة بأدوات العدالة الانتقالية لأن مسيري المؤسسات المكلفة بإنجازها هم أنفسهم من جلادي الماضي".

كما تمت ملاحظة نواقص و تجاوزات أخرى في تنفيذ مسار العدالة الانتقالية وكان من شأنها أن زادت في عزوف الباحثين. ويتعلق الأمر خصوصا بما أُعتُبر كنوع من الانحياز المرتبط بالتهميش المتواصل للجهات، وكذلك "المحاباة" التي يتمتع بها الضحايا من الإسلاميين، وهو أمر أدانه العديدون.

من جهة أخرى، يمثّل تدخل الجانب السياسي في مسار العدالة الانتقالية والحضور المستمر لرهانات السلطة عوامل أخرى تفسر هذا العزوف. فالعدالة الانتقالية تبدو كأنها مهدَّدة من كل الجهات، وبالتالي لا يمكن أن تكون موضوع بحث جدّي وثابت. كما أن التواصل مع المسؤولين وهم يمثلون مصادر للمعلومات داخل الإدارات، ليس سهلا وغالبا ما يستوجب إقامة علاقات غير رسمية.

وتوجد فكرة مسبقة سائدة بشكل واسع وهي اعتبار العدالة الانتقالية مجالا مخصصا للمختصين في القانون الذين استحوذوا منذ الوهلة الأولى على "قضية" العدالة الانتقالية مما جعلها تبدو، خطأً، شأنا قانونيا تقنيا صِرفا، على حساب أبعاده الأخرى الفلسفية والاجتماعية والتاريخية والانثروبولوجية. لذلك فإن مزيد التعريف بالمفهوم وبمسار تنفيذه في إطار عمل بيداغوجي من شأنه جذب اهتمام الاختصاصات الأخرى نحو موضوع العدالة الانتقالية. فقد كان لهيمنة الجانب القانوني في معالجة مسألة العدالة الانتقالية نتائج سلبية خصوصا فيما يتعلق بالأشخاص مصادر المعلومات الذين تمت مقابلتهم، خصوصا في ظل وجود خلط بين التحقيق العلمي والتحقيق القضائي.

من الضروري إذن التوسع خارج الإطار القانوني البحث، من أجل فهم الفجوات المحتملة بين المعيار القانوني وتطبيقه. فالعدالة الانتقالية لا يُنظَر لها على أنها شأن يهمّ المجتمع بأسره، وإنما كموضوع منحصر في مجالات خبرة محدّدة أو في المجال السياسي. في الفضاء العام، يُنظر إليه على أنه شأن سياسي، ولا ينظر إليه البتة على أنّ له جوانب علمية وأبعادا إنسانية، وهو ما يفسر عدم بروزه كموضوع بحث. أما فيما يتعلق بالمعالجة السياسية، فتنحصر في وجهة نظر خلافية. فالعدالة الانتقالية تمثل في نظر الأغلبية موضوع تجاذبات، موضوعا شبه محرم، غالبا ما ينظر إليه في إطار الصراع بين "الاسلاميين" و"اللائكين".[34]

[34] انظر المقال الصادر بمجلة Jeune Afrique، بعنوان "Terroristes mais retraités".
لمزيد التعمق في هذه التوترات السياسية واستغلال العدالة الانتقالية، انظر :

وبالنسبة لعدد من الباحثين، وخاصة منهم المختصين في العلوم السياسية، لا تمثل العدالة الانتقالية في حد ذاتها موضوع بحث لأنها وقبل كل شيء آلية ومفهوم. ومع ذلك يمكن التطرق لآثارها أو لمسيرة الفاعلين فيها والتمشي الذي تم اعتماده في تنفيذ مسارها.[35]

كما تمت الإشارة إلى عوائق أخرى تتعلق بصعوبات هيكلية ومؤسسية، وخاصة غياب مؤسسات وطنية تنجز بحوثا في مجال العدالة الانتقالية. كما لا يوجد مركز وطني للبحوث حول العدالة الانتقالية. والفشل في إحداث مرصد تونسي للعدالة الانتقالية يكون له توجه نحو البحث الأكاديمي (الإشراف على الأطروحات، مركز توثيق، تقييم المسار، تنظيم ندوات، ونشر بحوث دورية) يؤكد مع الأسف وجود هذه الحدود والعوائق.[36]

عائق آخر تمت الإشارة إليه وهو غياب أدبيات كافية ومتاحة حول موضوع العدالة الانتقالية، وكذلك غياب التواصل والتفاعل الحقيقي بين الباحثين والفاعلين في مسار العدالة الانتقالية. فالفاعلون في هذا المجال يبدون متردّدين للتعاون فيما يتعلق بالبحوث العلمية. وقد لاقى فريق البارومتر صعوبة في إجراء مقابلات مع الفاعلين في المسار وسؤالهم حول دور البحث العلمي وتأثيره المحتمل على أنشطتهم.

5 - 3 إشكاليات البحث المقترحة

تتنوع إشكاليات البحث، المنشودة أو المقترحة، حول العدالة الانتقالية حسب مجالات الاختصاص. وهي تتوزع حسب مستويات التحليل التالية:

- المسارات: المختصون في القانون والتاريخ والعلوم الاجتماعية والعلوم السياسية
- الممارسات : المختصون في العلوم السياسية

ANDRIEU, K. "Confronting the Dictatorial Past in Tunisia", *art. cit.*

[35] وكمثال لهذه البحوث في السوسيولوجيا السياسية المستلهمة من فكر "بورديو" والمتعلقة بـ"موضوع" العدالة الانتقالية، نذكر البحث المنجز في فرنسا من قبل Sandrine Lefranc. انظر بالخصوص :
"L'ordinaire d'une justice d'exception", in Kora ANDRIEU et Geoffroy LAUVAU (dir.), *Pacifier, Réconcilier, Démocratiser. Quelle justice pour les peuples en transition?* Paris, Presses Universitaires de la Sorbonne, 2014;
« La professionnalisation d'un militantisme réformateur du droit : l'invention de la justice transitionnelle », *Droit et société*, 73, 2009, p. 561-589.

[36] باقتراح من التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية، أطلق كلّ من برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمفوضية العليا لحقوق الانسان والمركز الدولي للعدالة الانتقالية انطلاقا من جوان 2015 سلسلة من اللقاءات ضمّت مختلف مكونات المجتمع الوطني المعنية بموضوع العدالة الانتقالية، وذلك بهدف بعث مرصد وطني للعدالة الانتقالية. إلاّ أنّ التباينات الكبيرة بين مختلف مكونات المجتمع المدني أدت إلى فشل هذا المشروع.

- التأثيرات: المختصون في العلوم السياسية
- الآليات و الأدوات : المختصون في القانون
- البعد الرمزي: المختصون في علم النفس والمؤرخون

كما تمت إثارة إشكاليات أخرى مرتبطة بطريقة غير مباشرة بالعدالة الانتقالية، ويتعلق الأمر بالبحوث حول مسار الانتقال الديمقراطي عموما (الدستور، الإصلاحات...) التي يقوم بها عديد المختصين في العلوم السياسية في تونس وخارجها. من ناحية أخرى، يفضّل عدد آخر من الباحثين تحليل الاستخدامات السياسية والاجتماعية للعدالة الانتقالية: كيف أصبح هذا المفهوم ذا أهمية مركزية في خطابات الفاعلين في المسار الانتقالي في تونس وممارساتهم؟ وما هي المصالح الكامنة وراء هذه التعبئة؟ وقد برزت في هذا السياق عدّة مواضيع تتعلق بالتطهير والتحصين، والمشروع الرئاسي حول المصالحة الاقتصادية، ونشر "الكتاب الأسود" من قبل الرئيس المنصف المرزوقي وآثاره على العدالة الانتقالية، بالإضافة إلى الفاعلين الذين شاركوا في الجدل حول الأحكام الصادرة في محاكمات المديرين السابقين في المؤسسة الأمنية.

ومن الإشكاليات الأخرى التي تمت الإشارة إليها، نذكر:

- مسؤولية الدولة في العدالة الانتقالية (المختصون في القانون)
- التحليل حسب التسلسل الزمني للعدالة الانتقالية في تونس (المؤرخون)
- العلاقة بين الثقافة الديمقراطية و العدالة الانتقالية في الفضاء الديني (المؤرخون)
- استراتيجيات البقاء لنشطاء حقوق الإنسان والضحايا، والتحولات في مسيرتهم وهويتهم واستراتيجيتهم من أجل التعبئة في علاقة بالمسار الانتقالي وفي إطار العدالة "التحويلية" (المختصون في علم النفس)
- الذاكرة الجماعية واصطدامها بوقائع تاريخية تُناقضُها (المختصون في علم النفس)
- الذاكرة الجماعية لضحايا الانتهاكات في العهد السابق (علماء الاجتماع)
- الذاكرة الجماعية من خلال الشكاوى المودعة لدى هيئة الحقيقة والكرامة (علماء الاجتماع)
- إدارة الخلافات في إطار إرساء مسار العدالة الانتقالية (المختصون في علم النفس)
- محُددات الفوارق بين ما هو مثالي والذي يمثله القانون والبراغماتية في تطبيقه، من خلال دراسة العوامل السيكولوجية والنفسية الاجتماعية (المختصون في علم النفس)، وبشكل أعمّ الطريقة التي يتبنّى بها الأفراد العدالة الانتقالية في ممارساتهم وفي تمثيلاتهم الاجتماعية (علماء الاجتماع)
- التحليلات الجماعية والرمزية لمفهوم العدالة الانتقالية، التفكير الاجتماعي والتفكير القائم على المنطق السليم ونظرة صانعي القرار وكذلك الباحثين لهذا المفهوم.

- مفهوم العدالة ذاته كموضوع للتمثيلات الاجتماعية (المختصون في علم النفس) والفرضيات الأساسية التي تستند إليها مفاهيم العدالة و العدالة الاجتماعية والعدالة الانتقالية في الفكر الجماعي.
- موقع إطارات النظام السابق في المؤسسات الحالية ودورهم في الصعوبات التي تعترض مسار العدالة الانتقالية (المختصون في القانون والعلوم السياسية والعلوم الاجتماعية)
- الديناميات الاجتماعية والسياسية التي حددت وجهة العدالة الانتقالية وإبعادها عن الوجهة المثالية (المختصون في القانون وفي العلوم السياسية)
- الفاعلون وراء مطالب العدالة الانتقالية، مسيرة ومصالح "مقاولي المعايير" الذين "استوردوا" العدالة الانتقالية في الساحة السياسية ما بعد الثورة (المختصون في العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية)
- علاقات القوة ودورها في تحويل وجهة العدالة الانتقالية (المختصون في القانون وفي العلوم السياسية)
- تحديد ضحايا الانتهاكات تحت النظام السابق (المختصون في علم النفس)
- الفوارق بين آخر مشروع قانون والقانون الذي تم التصويت عليه (المختصون في القانون)
- الانتهاكات التي تعرضت لها الجهات الداخلية والتفاوتات الجهوية القائمة (المختصون في علم الاجتماع والعلوم الاقتصادية)
- الإقصاء وآثاره على الأجيال والتوزيع غير العادل للثروات (علماء الاجتماع)
- التمييز التاريخي في منظومة الترقية والمكافأة على المستوى التربوي والإداري (علماء الاجتماع)
- الأسس المنطقية لمفهوم العدالة الانتقالية لدى صانعي القرار والقادة السياسيين أنفسهم (المختصون في علم النفس)
- الذاكرة الجماعية من منظور سوسيولوجي، انطلاقا من الواقع والفضاءات وسياقات بناءها (المختصون في العلوم السياسية وعلماء الاجتماع والمؤرخون)
- محاولات إعادة قراءة الماضي من خلال الشكاوي المُقدّمة من قبل إطارات النظام السابق و"سوسيولوجيا الإنكار " (علماء الاجتماع والمختصون في العلوم السياسة)
- ذاكرة "المغلوبين" أو "الخاسرين" من الثورة (علماء الاجتماع)
- العلاقة بين العدالة الانتقالية والبيئة المحيطة بها (المختصون في القانون)
- التاريخ المتعلق بالضحايا في تونس (المؤرخون)
- العلاقة بين الوضعية الحالية للانتقال والانتقالات السابقة (الاستعمار، الاستقلال، البورقيبية...) (المؤرخون)

- إعادة قراءة التاريخ البورقيبي منذ الثورة (المؤرخون)
- ذاكرة الثورة، تمثّلاتها وتخليدها في الفضاء العام (المؤرخون وعلماء الاجتماع والمختصون في العلوم السياسية)
- أشكال التعبئة الاجتماعية لدى الشباب (علماء الاجتماع)

وبالإضافة إلى هذه الإشكاليات التي من الضروري تناولها بالبحث والتحليل، يقترح عدد من الباحثين الاشتغال على دراسة للعدالة الانتقالية قائمة على التسلسل الزمني وبيوغرافيا في هذا المجال. كذلك يُعدّ جمع وتسجيل شهادات ضحايا انتهاكات النظام السابق من الأولويات بالنسبة لعمل هيئة الحقيقة والكرامة وكمصدر مرجعي للباحثين في المستقبل. من المهم إذن إيداع هذه الملفات في الأرشيف وإرساء سياسة للنفاذ الحر لها. ويوصي العديدون، وخاصة منهم المختصون في القانون، بضرورة جمع التسجيلات المتعلقة بأشغال لجنة صياغة قانون العدالة الانتقالية كمادة خام قابلة للتحليل بهدف فهم مختلف التأويلات والتجاذبات والاعتبارات السياسية التي أحاطت بهذا القانون.

وتغطي هذه الدراسات حقبة زمنية طويلة جدًا، منذ الاستقلال وحتى ما قبل ذلك بالنسبة للمؤرخين، إلى الوقت الحاضر. من ناحية أخرى، يساهم الاطلاع على البحوث حول العدالة الانتقالية المُنجزة في بلدان أخرى في إثراء الأعمال التي يتمّ القيام بها في السياق التونسي. لذلك من المهم إقامة شبكات تبادل بين الباحثين وحتى قواعد معلومات مشتركة. كما يمكن اعتماد الثوابت الكونية المتعلقة بمسارات العدالة الانتقالية، إذ أنها تتيح فهما أفضل للظواهر التي تتم دراستها.

4-5 الأبعاد الضمنية والمتداخلة في خطاب الباحثين

وفضلا عن محتوى الأعمال الذي أشار إليه المشاركون، برزت جوانب أخرى من خلال التعبير عن تصورّهم العام للعدالة الانتقالية.

وعلى المستوى العاطفي، يبدو على الباحثين شيء من الإحباط ومن خيبة الأمل، ويظهر ذلك خصوصا من خلال الاعتراضات ضد المؤسسات المكلفة بالعدالة الانتقالية وخاصة هيئة الحقيقة والكرامة.

لا تبدو العدالة الانتقالية إذن موضوع بحث محايد بالنسبة للباحثين وخاصة التونسيين الذين يبدوا أنهم أُعيدوا إلى تناقضاتهم (مسؤوليتهم الفكرية في الماضي والتزاماتهم...)، إلا أن التقييمات تختلف حسب مجالات الاختصاص. وفي هذا السياق، يبدو المختصون في القانون أكثر انخراطا، على المستوى العاطفي، في الموضوع لأنهم يتعاملون معه بشكل مباشر. ومن منظور إيديولوجي، الكلّ معني بالمسار والذي يرتبط بالانتقال الديمقراطي ذاته، في الوقت الذي تبقى فيه تونس نقطة الضوء الوحيدة

ضمن بلدان "الربيع العربي". هذه الانتظارات الكبرى هي التي عمّقت خيبة الأمل إزاء تسييس العدالة الانتقالية واستغلالها وهو ما أدانه العديدون. والدور الذي تلعبه الأغلبيات السياسية وإدراج مسار العدالة الانتقالية في قلب رهانات السلطة بين حركة النهضة وحركة نداء تونس هما عاملان أساسيان تهيكلان الخطاب بصورة متكررة. وتأثير حركة النهضة لصالح إرساء مسار العدالة الانتقالية في بداياته ثم تخليها عنه مؤخرا وكذلك وصول إطارات من النظام السابق إلى مواقع مسؤولية في مؤسسات الدولة بعد انتخابات 2014 يمثلان الدافعين الرئيسيين الذين تمت إثارتهما لتفسير الخلل الوظيفي القائم. وهو ما يجعل موضوع " العدالة الانتقالية" موضوعا مربكا ومحبطا لعديد الباحثين، إلا أنه مع ذلك يبرز أهمية وضرورة إنجاز مثل هذه البحوث.

أما فيما يتعلق بالباحثين الأجانب فيبدو أنهم مازالوا يحافظون على مسافة ما في علاقة بموضوع الدراسات التي يقومون بها. وهو الحال كذلك بالنسبة لعلماء النفس، باعتبار طبيعة تكوينهم الذي يكون فيه الحياد عنصرا أساسيا.

القسم الثالث : قراءة ببليوغرافية في البحوث المنجزة في تونس من 2011 إلى 2016.

يقتضي إعداد دراسة حول البحث العلمي في علاقة بالعدالة الانتقالية في تونس خلال الفترة 2011-2016 إحصاء جميع البحوث الأكاديمية التي تمّ إنجازها في هذا المجال، المنشورة منها وغير المنشورة.

6 - توضيحات أولية

يتطلب هذا التحليل أولا وبالذات تعريف مفهومين أساسيين في عملنا هذا : البحث العلمي و العدالة الانتقالية.

- البحث العلمي: هو كل بحث يُنجَز في إطار عمل أكاديمي أو علمي (في الجامعات ومراكز البحث العمومية والخاصة)، ويتولى القيام به أو الإشراف عليه باحثون في مواضيع مختلفة تتعلق بالعدالة الانتقالية، بالاعتماد على منهجية بحث خاصة بكل مجال اختصاص: التاريخ، علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، علم النفس، القانون، الفلسفة وعلوم الاتصال. وقد انصبّ اهتمامنا على جميع أنواع البحوث: المؤلفات المنشورة (من قبل المراكز العمومية والجمعيات أو المؤسسات و دور النشر)، والمقالات البحثية (المنشورة في مجالات علمية: المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، ومجلة معهد الآداب العربية، والمجلة القانونية التونسية، ومجلة الدراسات القانونية، والمجلة التاريخية المغاربية، ومجلة القضاء والتشريع، وكراسات الجمعية التونسية للدراسات السياسية، والمجلة التونسية لعلوم الاتصال...). ولم نأخذ بعين الاعتبار المقالات الصحفية المنشورة في الصحف الورقية أو الالكترونية وكذلك المقالات المنشورة في صحف متخصصة ولكنها غير علمية (الأخبار القانونية، المفكرة القانونية، Justice-info...).
غير أنّنا نعتبر هذه المقالات كمصادر هامة للبحث العلمي. كما اعتبرنا البحوث غير المنشورة والتي تمت مناقشتها وإيداعها في مكتبات الجامعات أو مراكز البحث جزءا من البحث العلمي. ويتعلق الأمر أساسا بأطروحات الدكتوراه ومذكرات البحث المنجزة، منذ الثورة، في إطار مختلف ماجستيرات البحث. إلا أن مجال عملنا لم يشمل مذكرات ختم الدروس بالمدرسة القومية للإدارة والمدرسة العليا للقضاء، ولو أننا نعتبر هذه الأعمال مصادر هامة للبحث العلمي في مجال العدالة الانتقالية. وفي الواقع، فإن هذه المذكرات غالبا ما تحتوي على أحكام غير منشورة، خصوصا في غياب نشر قرارات القضاء أو لعدم إمكانية النفاذ للوثائق الإدارية.
- العدالة الانتقالية، تُفهَم هنا بمعناها العام كموضوع شامل، أو بجانب من جوانبها (جبر الضرر، التتبعات القضائية، كشف الحقيقة، ضمانات عدم التكرار، إصلاح المؤسسات، المصالحة، والتوجه نحو الديمقراطية). وفي هذا الإطار أحصينا 123 مؤلَّفا، 43 مقالا، 6 أطروحات، و58 مذكرة بحث، كما أحصينا عددا كبيرا من التقارير والوثائق أعدّتها هياكل عمومية ومنظمات غير

حكومية (وطنية ودولية) وجمعيات، وكلها تمثل إثراء للبحث العلمي أو موضوع بحث في حدّ ذاته (109).

وتجدر الاشارة إلى أن البحوث والدراسات في هذا المجال تمّ إنجازها باللغتين الأساسيتين للبحث في تونس : العربية والفرنسية. تمّ إنجاز بعض البحوث باللغة الانقليزية إلا أنّ عددها يبقى محدودا جداً. كما لاحظنا أن الدراسات القانونية والسياسية أُعدّت أساسا باللغة الفرنسية، في حين أُنجزت الدراسات السوسيولوجية والتاريخية باللغة العربية. [37]

وانطلاقا من هذا الإطار المفاهيمي، تمكنا من خلال العمل الإحصائي أن نحدّد جملة من الخصائص المميزة للبحث حول العدالة الانتقالية في تونس.

1-6 اهتمام مباشر أو ذو صلة بالعدالة الانتقالية

يُبرز استعراض البحوث المنجزة حول العدالة الانتقالية توجها أولا يتعلق بالمقاربة المعتمدة لدراسة هذه المواضيع. ويمكن لنا هنا أن نميّز بين نوعين من البحوث: البحوث المنجزة في إطار واضح وواع بالمسار، والبحوث التي تتناول أحد هذه المواضيع المرتبطة بالعدالة الانتقالية بطريقة عرضية، دون إدراجها مباشرة ضمن رصيد البحوث الخاص بهذا "التخصص".

وللتفريق بين هذين الصنفين، من المهم الرجوع إلى البحوث ذاتها وعدم الاقتصار على عناوينها. وفي الواقع، نادرة هي البحوث التي تناولت موضوع العدالة الانتقالية[38] بشكل عام. ويمكن تفسير هذه الندرة بضرورة توفر فريق بحث متكامل ووسائل عمل كافية لتناول الموضوع من كافة جوانبه، على عكس البحوث الدقيقة التي تتناول جانبا محددا من الموضوع. وبالتالي، فإن أكثر الأعمال الموجودة حاليا في هذا

---

[37] انظر الببليوغرافيا العامة في اللغات الثلاث.

[38] نذكر بالأخص الأعمال ومذكرات البحث التالية:

- وحيد الفرشيشي، بمشاركة أحمد علوي، مروى بلقاسم، آمنة سماري، ، ونصر الدين حرزالله.

العدالة الانتقالية في تونس، غياب استراتيجية واضحة و غلبة الارتجال(14 جانفي-23 أكتوبر 2011) المعهد العربي لحقوق الانسان، تونس 2012.

- وحيد الفرشيشي، بمشاركة أحمد علوي، مروى بلقاسم، آمنة سماري، ، ونصر الدين حرزالله

العدالة الانتقالية في تونس، و صدر القانون(أكتوبر 2011-ديسمبر 2013)

مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية – تونس 2014.

- جـ. الطرابلسي ، العدالة الانتقالية، مذكرة بحث للحصول على ماجستير في العلوم القانونية، كلية العلوم القانونية بتونس، 2012.

المجال تتطرق إلى مواضيع ضيقة وذات هدف محدد، وعدد كبير من هذه البحوث تندرج بوضوح في إطار العدالة الانتقالية،[39] ولكنها لا تنضوي ضمن هذا الإطار المفاهيمي وتمّ إعدادها بطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار مبادئ العدالة الانتقالية وأهدافها ومعاييرها وخصوصياتها. وقد تم إنجاز عديد البحوث القانونية[40] والتاريخية[41] في احترام للمقاييس الخاصة بكل مجال منهما، دون أيّ إشارة إلى العدالة الانتقالية أو إلى أهدافها وتأثيراتها. وتفسير ذلك أن هؤلاء الباحثين المنتمين لمدارس نظرية معيّنة غالبا ما ينظرون بحذر لأي مجال بحث حديث مازالت أسُسه النظرية غير ثابتة.

2-6 المواضيع المفضّلة والمواضيع المهمشة

على المستوى الكمي، أكثر البحوث المتعلقة بالعدالة الانتقالية هي بحوث ذات طابع قانوني وتاريخي. وقد أحصينا في هذا الإطار ما يقرب من 163 مرجعا حول مختلف المواضيع القانونية (40 مؤلَّفا، 43 مقالا، 5 أطروحات، و75 مذكرة بحث). أما فيما يتعلق بالبحوث التاريخية، فقد أحصينا 97 مرجعا (94 مؤلَّفا، وأطروحة واحدة ومذكرتيْ بحث).

وفي ضوء إحصائنا لهذه الأعمال، نلاحظ ما يلي:

- هيمنة البحوث ذات الطابع القانوني[42]

فيما يتعلق بالدراسات القانونية، تظل مؤسسات التعليم العالي (وخصوصا كلية الحقوق والعلوم القانونية بتونس و كلية الحقوق والعلوم القانونية بسوسة وإلى حد ما كلية الحقوق بصفاقس) الأكثر إنتاجا للبحوث، خصوصا في إطار مذكرات الماجستير. هذه الهيمنة للبحوث ذات الطابع القانوني تعكس توجها خاصا بتجربة الانتقال التونسية والتي اتسمت منذ 2011 بهيمنة الجانب القانوني. فالانتقال السياسي كان أولا وبالذات انتقالا قانونيا : فصياغة الدستور وسنّ عديد القوانين في علاقة بالعدالة الانتقالية (المرسوم المتعلق بالعفو التشريعي العام، الأوامر المتعلقة بجبر ضرر الضحايا، المرسوم المتعلق بمصادرة الممتلكات المكتسبة بطريقة غير مشروعة، المحاكمات أمام المحاكم المدنية والعسكرية، إصدار القانون

---

[39] انظر قائمة المراجع المرفقة بهذه الدراسة.

[40] تندرج هذه البحوث ضمن ماجستيرات الحقوق أو العلوم القانونية بتونس، سوسة وصفاقس.

[41] بالنسبة للبحوث التي أنجزتها مؤسسة التميمي والمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، انظر قائمة المراجع المرفقة بهذه الدراسة.

[42] انظر ، من منظور أشمل،
Christine Bell, « Transitional justice, Interdisciplinarity and the State of the "Field" or "Non-Field" », *International Journal of Transitional Justice*, 3(1), 2009, p. 5-27.

المتعلق بالعدالة الانتقالية، وإنشاء هيئة الحقيقة والكرامة..)[43] كلّها بالتأكيد نابعة من قرارات سياسية، لكن تمّ تحليلها كمواضيع قانونية صرفة، مما أثرى الإنتاج العلمي في هذا المجال. ولحدّ الآن لم تتم مناقشة أية أطروحة دكتوراه حول هذا الموضوع، رغم العدد الكبير من مواضيع الأطروحات حول العدالة الانتقالية المسجلة في مختلف كليات الحقوق.[44] ويمكن تفسير ذلك، في جانب منه على الأقل، بأن إنجاز البحوث المتعلقة بأطروحات الدكتوراه غالبا ما يتطلب فترة زمنية لا تقل عن ثلاث سنوات، وأن المسار يتغير باستمرار مما يتطلب اجراء تعديلات دقيقة.

- الدراسات التاريخية ذات الصلة بالمسار الحالي للعدالة الانتقالية

إن الحضور القوي للتاريخ يعدّل شيئا ما هيمنة العلوم القانونية. وفي الواقع، كثيرة هي البحوث التاريخية التي تتناول الفترة التي تغطيها العدالة الانتقالية (1955-2013)، فضلا عن المواضيع المتعلقة بالتاريخ الحديث لتونس. ومنذ الثورة، تنامى عدد البحوث التاريخية، فقد تم التطرّق إلى شخصيات أمثال الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف وفرحات حشاد وعبد العزيز الثعالبي وبلقاسم القناوي، وكذلك إلى أحداث فارقة مثل النضال ضدّ الحضور الفرنسي في تونس وحرب بنزرت والنضالات النقابية وأحداث جانفي 1984. وقد تم إنجاز هذه البحوث أساسا بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، والذي يمثل الإطار المؤسسي للدراسات التاريخية والمتعلقة بالذاكرة.[45] غير أنه على عكس الدراسات القانونية، فإن البحوث التاريخية التي تغطي الفترة المعنية بالعدالة الانتقالية ليست حكرا على المؤسسات العمومية، فقد تم إثراء المكتبة التونسية في مجال البحوث التاريخية والمتعلقة بالذاكرة بالأعمال التي أنجزتها مؤسسة التميمي.[46] فمنذ 2011، تقدّم هذه المؤسسة الخاصة بحوثا قيّمة ومتنوعة حول تاريخ تونس المعاصر، إلا أنها تخصّصت في جمع الشهادات. وتنظم هذه المؤسسة حصصا دورية للإدلاء بالشهادات من قبل فاعلين أساسيين في الساحة السياسية التونسية، بمن فيهم وجوه من النظام السابق، وتتولى المؤسسة نشر هذه الشهادات باللغة العربية أساسا في سعي منها لحفظ الذاكرة الجماعية.[47]

---

[43] تمّ منذ 2011 إعداد ومناقشة عديد مذكرات البحث. انظر قائمة المراجع المرفقة بهذه الدراسة.

[44] عدد من مواضيع أطروحات الدكتوراه مسجلة بمختلف كليات الحقوق والعلوم السياسية. انظر قائمة المراجع المرفقة بهذه الدراسة.

[45] تمّ إعداد ومناقشة ونشر عدد من الدراسات والبحوث في إطار منشورات المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر. انظر قائمة المراجع المرفقة بهذه الدراسة.

[46] تمّ بعث مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات سنة 1973 من قبل الأستاذ عبد الجليل التميمي. منذ سنة 1973، تصدر المؤسسة بشكل دوري "المجلة التاريخية المغاربية" و "الأزمنة الحديثة والمعاصرة".

[47] تولت مؤسسة التميمي إعداد ونشر عدد من الدراسات والبحوث. انظر قائمة المراجع المرفقة بهذه الدراسة.

- تهميش عديد المواضيع ذات صلة بالعدالة الانتقالية

وفي مقابل هذه الهيمنة للدراسات القانونية والتاريخية، لا تعير التخصصات الأخرى اهتماما كبيرا للمواضيع المتعلقة بالعدالة الانتقالية. فقليلة هي الدراسات التي تناولت هذه المواضيع من منظور العلوم الاجتماعية وعلم النفس والانثروبولوجيا، رغم أن فهم انتظارات الضحايا واحتياجاتهم، وتحليل خطاب المسؤولين السابقين، والنظرة العامة للمسار، كلها مواضيع كان يمكن تناولها اعتمادا على المنهجيات الخاصة بهذه التخصصات. كما نلاحظ غيابا شبه تام للدراسات الاقتصادية في علاقة بالمسار رغم أن الاقتصاد يندرج في صلب هذه الرهانات.

7- "منتجو" البحوث

تُظهِر قائمة الأعمال المنشورة بين 2011 و 2016 أن البحوث في مجال العدالة الانتقالية في تونس تُنجَز إلى حد كبير في الإطار الجامعي. وتثري هذه البحوث في القطاع العام أعمال تنجزها أطراف جمعياتية (مثل مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية) بدعم، في مجال البحث وتطوير القدرات، من شركاء أجانب أو دوليين.

أ- إنّ الدور المحوري للجامعة في إنجاز البحوث حول العدالة الانتقالية، على أهميته، لا ينبغي أن يحجب بعض الصعوبات المتعلقة خصوصا بالمركزية الشديدة للبحوث في هذا المجال. فالاستعراض الببليوغرافي يُظهر أن أغلب البحوث أُنجزت في إطار برنامج الماجستير بكلية العلوم القانونية بتونس، وكلية الحقوق بتونس وجامعة منوبة، على حساب جامعات أخرى، على غرار جامعة سوسة. هذه المركزية تعكس في الحقيقة مركزية المسار برُمّته. فالتظاهرات والندوات والورشات والأنشطة المتعلقة بالعدالة الانتقالية تُنظّم كلها في العاصمة، رغم الدعوات الصادرة عن عديد الخبراء للتوجه نحو اللامركزية.[48] من ناحية أخرى، لم يقع نشر عدد كبير من مذكرات الماجيستر، والتي تظلّ في الأخير أعمالا أكاديمية تودَع لدى مكتبات الكليات ليطّلع عليها طلبة آخرون. وبما أنها لا تّنشر، فهي بالتالي لا تصل إلى الجمهور العريض. كما أن شكل هذه الأعمال ومنهجيتها تجعلان منها وثائق موجهّة "للخبراء فقط" ويظل تأثيرها على المسار في حاجة إلى إثبات. ورغم العدد الكبير من الملتقيات والموائد المستديرة والحلقات الدراسية التي تنظمها عديد الجامعات، نادرا ما يتم

[48] انظر الدراسة الثانية التي أنجزها بارومتر العدالة الانتقالية بعنوان : "المنطقة الضحية وجبر الضرر الجماعي في تونس : معتمديتيْ عين دراهم وسيدي مخلوف : فقيرة رغم ثرواتها." وتتناول هذه الدراسة بالتحليل التفاوتات الجهوية، بما في ذلك في الوصول إلى المعرفة حول العدالة الانتقالية.

نشر أشغال هذه الأنشطة الأكاديمية بسبب صعوبة الحصول على مساهمات الخبراء في الوقت المناسب وكذلك لغياب الإمكانيات المادية.

ب- تلعب الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني دورا هاما في دعم مختلف هذه الأعمال وتتولى كذلك القيام بأنشطة بحثية. وعلى مستوى المواضيع، يُلاحَظ أنّ المعهد العربي لحقوق الانسان[49] ومركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية [50] كانتا المؤسستين الوحيدتين اللتين نشرتا، كل منهما، عملا بحثيا حول العدالة الانتقالية في تونس بشكل عام. ولكن في ما عدا ذلك، تبقى المنشورات الأخرى قطاعية ومتخصصة. أما على المستوى الكمي، فتظل مؤسسة التميمي والمتخصصة في تناول المواضيع التاريخية وجمع الشهادات الأكثر إنتاجا (29 بحثا منشورا)، يتلوها مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية بأربع دراسات أُنجزت في إطار مشروع بارومتر العدالة الانتقالية. وقد قامت جمعيات أخرى بنشر نصوص هامة، وخاصة التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية[51] التي قدّمت إضاءات تاريخية قيّمة حول كامل فترة الانتهاكات التي تغطيها هيئة الحقيقة والكرامة، وكذلك المخبر الديمقراطي.[52]

---

[49] وحيد الفرشيشي، بمشاركة أحمد علوي، مروى بلقاسم، آمنة سماري، ، ونصر الدين حرزالله.

العدالة الانتقالية في تونس، غياب استراتيجية واضحة و غلبة الارتجال (14 جانفي-23 أكتوبر 2011)
المعهد العربي لحقوق الانسان، تونس 2012.

[50] وحيد الفرشيشي، بمشاركة أحمد علوي، مروى بلقاسم، آمنة صماري، ، ونصر الدين حرزالله
العدالة الانتقالية في تونس، و صدر القانون،
مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية – تونس 2014.

[51] التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية، انتهاكات حقوق الانسان في تونس 1956-2013. (عمل جماعي) ، تونس، 2014.

[52] HACHED F. et FERCHICHI W. dir., *Les archives de la dictature: entre justice transitionnelle et sécurité,* Editions Labo-démocratique, Dar Mohamed Ali et IRMC, Tunis, 2014.

القسم الرابع: في جدوى البحوث حول العدالة الانتقالية في تونس

8 - البحث في تونس

انطلاقا من الإطار المفاهيمي الذي تم تقديمه في القسم الأول من هذه الدراسة، نناقش في ما يلي الجدوى من الأعمال البحثية حول العدالة الانتقالية في تونس، بالاعتماد على عديد الموارد التي تم تصنيفها. فغالبا ما تتيح البحوث الجامعية فهما أفضل لمسار ما، ولكن ليس لهذه البحوث بالضرورة تأثيرا ملموسا على صانعي القرار السياسي. أمّا التقارير التي تعدها الجمعيات، فهي تسعى إلى اعتماد منظور معين وتقديم توصيات عملية للتأثير مباشرة على المسار، في ضوء المعايير الدولة المعتمدة في هذا المجال، أو انطلاقا من الاحتياجات المعبّر عنها من قبل المستفيدين من المسار (وخاصة الضحايا).

8-1 البحث الجامعي

النفاذ إلى المصادر هو أول المشاكل التي تواجه البحث الجامعي، فمعظم هذه الأعمال هي باللغة الإنقليزية، ومنشورة في مجلات الكترونية يتطلب النفاذ إليها دفع رسوم اشتراك. وبالتالي لا يستطيع الانتفاع بها إلا عدد قليل من الباحثين في تونس. وما عدا الجامعيين، فمن غير المرجح أن يطّلع الفاعلون في مسار العدالة الانتقالية على هذه الأعمال.

ويُبرز تحليل المنشورات الجامعية أن عددا كبيرا من البحوث تناولت بالدرس مسار العدالة الانتقالية، ولكنها لا تستند إلى بحوث ميدانية حقيقية. فهي تقدّم تحاليل قانونية أو سياسية على أساس مصادر ثانوية. هذه البحوث، والتي يقوم بها عموما باحثون أجانب، تُسقط على المسار الحالي تصنيفات خاصة بالخطاب المتعلق بالعدالة الانتقالية، وترمي غالبا إلى القيام بتعميمات حول العدالة الانتقالية ذاتها، دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات "الحالة التونسية". ويتأكد هذا التوجه في مقال نشره مؤخرا Lamon et Pannwitz [53] وفيه يركّز المؤلفان على الصلة بين الممارسة العامة للعدالة الانتقالية والمسار التونسي، مما يُبرز الهوة القائمة بين البحث الجامعي، حتى الجيّد منه، واحتياجات الفاعلين في الميدان. حتى وإن كان بالإمكان استخلاص دروس من المقال ومواءمتها مع المسار التونسي، إلا أنّ ذلك لا يبدو أنه الهدف الذي يرمي إليه المؤلفان. فالتقرير يقوم بنوع من التقييم، ولكن بطريقة مجرّدة إلى حد بعيد لا تسمح بصياغة توصيات محدّدة وقابلة للتطبيق.

[53] Lamont, C.K et Pannwitz, H., "Transitional Justice as Elite Justice? Compromise Justice and Transition in Tunisia", *Global Policy* 7(2), 2016.

ومن منظور مقاييس الجدوى التي تمت الإشارة إليها في القسم الأول من هذه الدراسة، يُعتبر مقال Lamont et Pannwitz ذا مصداقية. فقد أنتجه باحثان معروفان اعتمادا على منهجيات تحليلية تقليدية مُثبتة. إلا أنّ أهمية المقال وجدواه تبقيان محل شك. فمن المهم بالتأكيد تحليل القيود السياسية التي تؤثر في عمل الفاعلين السياسيين، إلا أنّ القيمة العملية لهذا العمل بالنسبة لصانعي القرار السياسي تبقى محدودة جدا، خاصة وأنه من غير المرجح أن يطّـلع صانعو القرار على مثل هذه الأعمال. هذا المثال يُظهر أن البحث الأكاديمي غالبا ما يساهم في إثراء معارفنا، لكنه لا يقدم سبلا واضحة لإحداث تغيير حقيقي في المجتمع.

صنف آخر من الأعمال المنشورة يتمثل في الدراسات القانونية التي غالبا ما تهدف إلى دراسة الإطار التونسي في ضوء معايير دولية. هذه البحوث ليس من السهل ترجمتها إلى خطوات ملموسة، إذ يتعلق الأمر هنا إما بتغيير القانون أو تقديم تأويلات أخرى للقانون من شأنها التأثير في المسار.

ومن بين البحوث الأخرى في مجال العدالة الانتقالية، نجد كذلك الأعمال التي تستعمل المعطيات التجريبية. هذه المعطيات، سواء كانت نوعية أم كمية، هي ذات أهمية عملية، بما أنها مستمدة من معاينة للحالة التونسية الراهنة، وهي بذلك تعكس حقيقة الوضعية الحالية. غير أن هذا النوع من البحوث يبقى محدودا جدا، فقليلة هي الدراسات التي مازالت تتناول الحالة التونسية رغم وجود توجّه عام نحو التحاليل التجريبية. وفي هذا السياق، يُبرز البحث الذي أنجزه Grey et Coonan سنة 2013[54] هذه المقاربة التجريبية، فانطلاقا من مقابلات مع مساجين سياسيين سابقين، يشير البحث إلى أنّ وجهة نظر النساء المحافظات والمتدينات لم يتم أخذها بعين الاعتبار بالشكل الكافي في مسار العدالة الانتقالية، وأن الأجندا اللائكية التي تحملها عديد النساء الفاعلات في مجال حقوق الإنسان، مثل "النساء الديمقراطيات"، لا تتلاءم مع انتظاراتهن وتصوّراتهن. تقدم هذه الدراسة عديد السبل العملية لمزيد أخذ احتياجات الضحايا المحافظات بعين الاعتبار وتشجيعهن على المشاركة. والمعطيات المقدمة هي في الآن ذاته ذات مصداقية ومناسبة وعملية. مثل هذه البحوث مازالت للأسف قليلة جدا.

الصنف الأخير من الدراسات حول العدالة الانتقالية هي تلك التي تعتمد على مقابلات مع النخب. وهي بالتالي قريبة من التحليلات السياسية والاجتماعية، ولكنها تعتمد على مصادر أولية. وهي تمكن من فهم الطريقة التي تنظر بها النخب لمسار العدالة الانتقالية والسياق السياسي المحيط بهذا المسار.[55]

---

[54] Grey, D.H. et Coonan, T., "Notes from the Field: Silence Kills! Women and the Transitional Justice Process in Post-Revolutionary Tunisia", *art. cit.*

[55] انظر بالخصوص :

Jérôme Heurtaux, "La nostalgie de Ben Ali: un analyseur des frustrations post-révolutionnaires en Tunisie", *Les Carnets de l'IRMC*, Tunis, sur: http://irmc.hypotheses.org/tag/jerome-heurtaux.

2-8 الأبحاث المنجزة على الميدان من قبل جمعيات ومنظمات

تختلف البحوث التي تنجزها المنظمات التي تعمل على الميدان عن البحوث الأكاديمية، ذلك أنها تسعى للتأثير المباشر في المسار الحالي ويكون ذلك غالبا انطلاقا من معطيات تجريبية. كما أنها تهدف إلى تعزيز قدرات فرق البحث، وبالتالي تسليط المزيد من الضوء على المجموعات المعنية، وخاصة الضحايا. وتتولى عديد المنظمات غير الحكومية (الوطنية والدولية) والمنظمات التابعة للأمم المتحدة القيام بهذا النوع من البحوث.

وكمثال عن هذا النوع من العمل التجريبي، نذكر التقرير الذي نشرته جمعية "كرامة" المعنية بالضحايا، وفيه تقييم لمدى تأثير برامج جبر الضرر على المستفيدين منها، وذلك انطلاقا من تحليلات نوعية.[56] وقد تم إنجاز هذه الدراسة بطريقة تشاركية، بمساعدة من الضحايا أنفسهم الذين أصبحوا فاعلين أساسيين في عملية البحث. وهي بذلك تتيح إمكانية اقتراح مقاربات جديدة لجبر الضرر انطلاقا من تقييم الآليات القائمة حاليا. وقد اقتصرت الدراسة، جرّاء صعوبات مادية، على ولاية قفصة. وبفضل علاقات الثقة التي أقامتها جمعية "كرامة" مع الضحايا أنفسهم، صار بالإمكان إنجاز هذا البحث، إلا أنّ الإمكانيات المحدودة للباحثين في هذه الجمعيات كان لها الأثر السلبي على نوعية العمل الذي تمّ إنجازه. وهو ما يُبرز ضرورة إشراك باحثين محترفين وجامعيين في البحوث التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية. هذا الشكل من التعاون مازال نادرا اليوم في تونس.

مثال آخر يمكن أن نسوقه في هذا السياق وهو التقرير الذي تم إعداده من قبل "محامون بلا حدود" و"المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية".[57] هذا التقرير يستجيب لفصل محدّد في القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية، والذي يسمح للجهات بأن تتقدم كضحايا جماعيين. وبفضل هذا العمل، طلبت القصرين أن يتمّ الاعتراف بها كـ"منطقة ضحية". هذا التقرير إذن يستجيب إلى مطلب محدّد، ويمكن

في أكتوبر 2016، نظم كلّ من معهد البحوث المغاربية المعاصرة ومؤسسة Konrad Adenauer ملتقى بعنوان:
"La transformation des régimes et les recompositions des élites dans le monde arabe après 2010-2011".

[56] "الكرامة"، جبر الضرر في إطار العدالة الانتقالية. تقييم الأثر والفعالية. تحقيق ميداني في ولاية قفصة، تونس، "الكرامة"، 2013.

[57] محامون بلا حدود / المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مطلب لمنح القصرين صفة "المنطقة الضحية"، تونس 2015.

بالتالي أن يكون له تأثير مباشر وملموس وقابل للقياس. هذا التعاون بين منظمة غير حكومة دولية وجمعية تونسية كان مفيدا من حيث تعزيز التكامل بين المعارف التي يملكها كل طرف. ويتوجه التقرير إلى مؤسسة محدّدة وهي هيئة الحقيقة والكرامة. واستنادا إلى مراجع قانونية محددة ومعطيات كمية، يعبّر التقرير عن مطالب محددة تتعلق بالاعتراف بالقصرين كمنطقة ضحية. ويبدو أن اللغة المستعملة في التقرير مناسبة بحيث يمكن إدراجها ضمن التقرير النهائي لهيئة الحقيقة والكرامة، خاصة وأن الهيئة لم تجد بعد الطريقة التي ستستجيب بها فعليا لهذا الفصل في القانون.

8 - 3 نحو بحوث أكثر دقة وأفضل أثرا

تظهر جليا من خلال هذا التحليل الرهانات المتعلقة بالبحث حول العدالة الانتقالية. ورغم وجود البحوث الجامعية، إلا أنها لا تؤثر تأثيرا مباشرا عن المسار القائم حاليا، وتظل غير متاحة للجمهور العريض. أما البحوث التي ينجزها المجتمع المدني، فهي ترمي أساسا إلى التأثير المباشر في المسار، إلا أن جودتها المتدنية غالبا ما تثير تساؤلات حول مصداقيتها، مما يقلص من مدى تأثيرها. وفي المقابل، وبموارد وإمكانيات كافية، بما في ذلك وجود باحثين محترفين، يمكن للمجتمع المدني أن ينتج معطيات مفيدة، وبالتالي أن يزيد من التأثير الذي تحدثه أعماله.

8-4 نحو إحداث برنامج للبحث حول العدالة الانتقالية

ومن أجل إنجاز هذا النوع من البحوث التي يتطلبها المسار القائم حاليا وبالنجاعة المطلوبة، ينبغي أولا فهم نوعية برنامج البحث الذي يمكن أن يكون له التأثير الأفضل. فهذا البرنامج ينبغي أن يستجيب لاحتياجات كل الأطراف الفاعلة في المسار، بما في ذلك الضحايا والآليات والسلطة. ويمكن لهذا البرنامج أن يشتمل على ثلاث عناصر وهي:

- **البحث الموجه نحو النتائج**: هذا النوع من البحث يهدف إلى التغيير الفوري للمسار القائم حاليا. وهو أمر قد ينطوي على شيء من التعقيد في الحالة التونسية، حيث أن المسار قد انطلق فعلا، إلاّ أن بعض المجالات مثل المحاكمات وضمانات عدم التكرار تحتاج إلى عدد من البحوث المناسبة.
- **متابعة المسار**: ويشمل ذلك تحقيقات نوعية لدى الفاعلين في المسار (وخاصة هيئة الحقيقة والكرامة)، ومن شأن هذه التحقيقات أن تساهم في متابعة عمل الآليات وتقديم توصيات بهدف إحداث تغييرات سريعة، وبذلك يمكن لهذه البحوث أن تحقق أقصى أثر فوري.
- **تقييم النتائج**: في نهاية مسار ما، يمكن التقييم أن يكون مفيدا للآليات التي سيتم إرساؤها في المستقبل. فمثلا يمكن أن يساعد تقييم علاقة هيئة الحقيقة والكرامة ببعض المجموعات المعنية وخاصة الضحايا على فهم أفضل لمدى الثقة التي يحملها الضحايا في توصياتها.

وحتى يكون بالإمكان إنتاج معرفة من شأنها التأثير في المسار، على الفاعلين أن يعبّروا بوضوح عن احتياجاتهم، وحتى أن يقترحوا برنامج بحث انطلاقا من احتياجات المستفيدين من آليات العدالة الانتقالية أو القائمين عليها.

9 - الخاتمة والتوصيات

يُظهر هذا الاستعراض السريع مدى ثراء المساهمة التي يمكن لبحوث فعالة ومتنوعة أن تقدّمها لمسار العدالة الانتقالية، ومدى العمل المطلوب فعله في هذا المجال. وإذا كانت تونس قد جذبت اهتمام المجتمع الدولي منذ 2011، كونها "المخبر" للربيع العربي وكونها اليوم الأمل الوحيد لنجاحه، فإن العدالة الانتقالية تتميز، ضمن الدراسات التي ينجزها عموما المختصون في مسارات الانتقال، بالاهتمام متعدد الاختصاصات الذي تثيره. فباستثناء المغرب الأقصى، قليلة هي الدول في المنطقة التي أرست مسارا العدالة الانتقالية. بذلك تكون التجربة التونسية بمثابة الردّ على الاتهامات التي ترى في هذا المسار تمشيا "غربيا"، وحتى امبرياليا وذا توجّه يهودي-مسيحي بما أنه يستند إلى مفهوم الصفح والمصالحة الذي يعتبر، خطأً، مفهوما خاصا بالغرب.

ويُعتبر مسار العدالة الانتقالية في تونس، من نواح عديدة، تجربة "نقية كيميائيا" يتمّ تنفيذها في ظروف "مخبرية" مثالية : فالمسار انطلق في بداياته مدعوما بإرادة سياسية قوية، والمجتمع المدني منخرط فيه بحماس، ومفهوم العدالة الانتقالية سرعان ما تمّ تبنيه من قبل الفاعلين المحليين، ومختلف المراحل (الاستشارات والقوانين والنقاشات العامة..) تمت بطريقة تبدو، نظريا على الأقل، "مثالية". من الطبيعي إذن أن يثير هذا الموضوع اهتمام الباحثين.

أمّا دراستنا هذه والتي ركّزت على البحوث باللغة الفرنسية وخاصة في تونس، فقد أظهرت وجود بعض الاتجاهات الهامة لكلّ منها توصيات محددة:

- لمواجهة هيمنة الجانب القانوني، تلك الهيمنة التي قد تعمّق النظرة القانونية الصرفة للعدالة الانتقالية، وهي نظرة خاطئة بالتأكيد، ينبغي تشجيع التخصّصات الأخرى على البحث في هذا الموضوع (وخاصة من خلال برنامج بحث محدد في الجامعات أو إقامة تعاون بين المؤسسات و تنظيم ملتقيات). ويتعلق الأمر خصوصا بالدراسات في علم النفس والاقتصاد والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع السياسي والفلسفة.
- رغم وجود بعض الاهتمام بالعدالة الانتقالية، ينبغي أن يكون المؤرخون أكثرا انخراطا وأن يدعموا، من خلال بحوثهم حول التاريخ المعاصر، أشغال هيئة الحقيقة والكرامة والدوائر

المختصّة، وذلك بوضع الانتهاكات ضمن سياق هيكلي ومواجهة محاولات "إعادة اختراع" الماضي القريب.[58]

- ينبغي اعتماد اللامركزية في إنجاز البحوث حول العدالة الانتقالية، من خلال إشراك الجهات وإحداث أقطاب للبحث في المناطق المهمشة وتنظيم أنشطة فكرية على عين المكان من أجل مزيد توسيع نطاق نشر الأعمال البحثية.
- ينبغي تقوية الجسور بين عالم الجامعة وعالم الجمعيات، وذلك حتى يعطي الباحثون لأعمالهم قيمة عملية ويكون لهذه الأعمال تأثير على المسار القائم حاليا. وفي المقابل، سيمكّن ذلك جمعيات المجتمع المدني من التعبير بأكثر وضوح عن احتياجاتهم في مجال البحث، ويشجع الباحثين والمانحين على الاستجابة لهذه الاحتياجات بشكل ناجع.
- ينبغي على الباحثين في موضوع العدالة الانتقالية التأكد من أن أعمالهم تصل إلى أوسع جمهور ممكن وذلك على مستوى النشر والشكل واللغة (الفرنسية وخاصة العربية)
- تظل المنشورات باللغة الإنجليزية غير معروفة في تونس أو أنها غير متاحة خصوصا عندما يتعلق الأمر بمجلات أكاديمية الكترونية يكون النفاذ لها بمقابل مادي. لذلك ينبغي التفكير في منح الباحثين التونسيين تسهيلات في النفاذ لهذه المصادر، حتى لا تبدو هذه الأعمال غريبة عن السياق الذي أنجزت ضمنه.
- ينبغي على آليات العدالة الانتقالية وخاصة هيئة الحقيقة والكرامة أن تعبّر عن أجندا واضحة للبحوث حول العدالة الانتقالية، وأن تشجع إقامة شراكات مع مؤسسات بحثية متخصصة على المستويين الوطني والدولي. هذه البحوث هي ذات أهمية بالنسبة للهيئة لإثراء المحتوى الفكري لتقريرها الختامي وتعزيز قابليته للتطبيق.

[58] انظر حول هذا الموضوع، وخصوصا حول بورقيبة، الدراسة الثالثة التي أنجزها بارومتر العدالة الانتقالية بعنوان : "التاريخ والذاكرة الجماعية في تونس : مفاهيم متباينة – تدريس التاريخ المعاصر وصورة بورقيبة اليوم." مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، تونس أكتوبر 2016.

قائمة المراجع

المراجع بالعربية

❖ الكتب:

- **كتب منشورة من دور النشر :**

- أنس الشابي، *إنصافاً للزيتونة والزيتونيين*، 2011، نقوش عربية، 97 ص.
- أيمن البوغانمي، *دولة مابعد الثورة*، 2011، منشورات كارم الشريف، 261 ص.
- أبو السعود الحميدي، محاور الخلاف في الإنتقال الديمقراطي، 2012، دار محمد علي الحامي، 96 ص.
- الهاشمي الطرودي، *أضواء على اليسار التونسي: حركة آفاق نموذجاً*، 2014، دار محمد علي الحامي، 161 ص.
- *التعذيب التونسي الحديقة السرية للجنرال بن علي*، ترجمة حسين حيدر، 2014، مكتبة مدبولي، 220 ص.
- توفيق المديني، *تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة (الأحزاب القومية واليسارية الإسلامية)*، 2012، مسيليانا للنشر، 573 ص.
- حسونة مصباحي، *رحلة في زمن بورقيبة*، 2011، دار آفاق للنشر بتونس، 142 ص.
- حفيظ الطبابي، انتفاضة الحوض المنجمي بقفصة 2008/، الدار التونسية للكتاب، 2012.
- رضا بن سلامة، *الشعب يريد... أو* الحريات *الأساسية ومقاومة أنماط فساد النظم*، ، دار تونس للنشر، 197 ص.
- رشيدة النيفر، التنظيم الانتقالي للسلطة في تونس، من بعد الرابع عشر من جانفي 2011 إلى إنتخاب المجلس الوطني التأسيسي، دار الطائر للنشر، تونس، 2011, ص. 30
- سمير ساسي، *برج الرومي: أبواب الموت*، 2011، أول رواية عن تعذيب المساجين الإسلاميين والسياسيين في السجون التونسية، منشورات كارم الشريف، 169 ص.
- شكري لطيف، *المجلس الوطني لحماية الثورة وصراع الثورة والثورة المضادة في تونس*، 2013، دار سحر للمعرفة، 200 ص.
- صلاح الدين برهومي، في خضم الثورة التونسية، الشمال الغربي نموذجا، تونس، سحر للمعرفة، 2012.
- علية الصغير عميرة، اليوسفيون وتحرّر المغرب العربي، المغاربية للطباعة والنشر تونس، 2016، 300ص
- عفيف البوني، "الثورة التونسية: النصوص المرجعية عن يوميات الأحداث بالجهات وأسماء الشهداء والجرحى"، دار سحر للمعرفة، 2013، 151 ص .
- عاطف صالح الرواتبي، "أي نظام سياسي لتونس ما بعد الثورة"، دار م. علي، 2011.
- عروسية التركي، *الحركة اليوسفية في تونس 1955-1956*، 2011، مكتبة علاء الدين- صفاقس، 441ص.
- عبد المجيد شاكر، *منذ 50 سنة... عشت معركة بنزرت*، 2011، دار محمد علي الحامي، 264 ص.
- عبد الواحد المكني، *المسار الإنتخابي في الإنتقال الديمقراطي بتونس*، 2012، دار محمد علي الحامي، 94ص.
- عبد الجليل بوقرة، *من التاريخ السري لليسار التونسي: حركة آفاق وفتح الافاق (1963-1974)*، 2014، دار آفاق للنشر بتونس، 217 ص.

- عدنان الإمام، *كشف المستور عن حركة النهضة وما تخفيه من أمور*، 2013، العنقاء للنشر، 151 ص.
- محمد البويصري بوعبدلي، "يوم أدركت أن تونس لم تعد بلد الحرية"، (تونس م. الأساسية 2011) ، 197 ص.
- محمد صالح فليس، "عم حمدة... العتال: ورقة من سجل الاعتقال السياسي في تونس السبعينات"، (نقوش عربية، 2010)
- محمد الحداد، "التنوير والثورة: دمقرطة الحداثة أم أخونة المجتمع"، (التنوير، دار محمد علي، 2013)
- منير السعيداني، *يريد... ويبدع مايريد... الشباب في الإنتقال الديمقراطي بتونس*، 2012، دار محمد علي الحامي، 109ص.
- منير السعيداني، معتز القرقوري، *التنظيمات السياسية والمدنية في الإنتقال الديمقراطي بتونس*، 2012، دار محمد علي الحامي، 91 ص.
- منذر بالضيافي، *الإسلاميون والحكم: تجربة حركة النهضة في تونس بين استحقاقات الثورة ومتطلبات الدولة*، 2014، ورقة للنشر، 181 ص.
- مدونة الإصلاح: II علي باش حانبة: مقالات صحفية باللغتين العربية والفرنسية.
تقديم وتحقيق: الهادي جلاب تونس: 2012 - 248 ص.
- مدونة الإصلاح: III عبد العزيز الثعالبي: الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي وإشكالية فكره السياسي والإصلاحي.
جزء أول، دراسة ومختارات لأحمد خالد - تونس: 2012- 564 ص.
- مدونة الإصلاح: IV عبد العزيز الثعالبي: الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي وإشكالية فكره السياسي والإصلاحي.
جزء ثان، دراسة ومختارات لأحمد خالد - تونس، الدار العربية للكتاب، 2012- 400 ص.
- مدونة الإصلاح V :الطاهر الحداد: المدخل العام والمقالات - جمع وتقديم وتحقيق: أحمد خالد - تونس الدار العربية للكتاب، 2012- 280 ص .
- مدونة الإصلاح VI :الطاهر الحداد: العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية - تقديم وتحقيق: عبد الوهاب الدخلي - تونس الدار العربية للكتاب، 2012- 176 ص.
- مدونة الإصلاح VII :الطاهر الحداد: امرأتنا في الشريعة والمجتمع - تقديم وتحقيق: أحمد خالد - تونس الدار العربية للكتاب، 2012- 300 ص .
- مدونة الإصلاح VIII :الطاهر الحداد: التعليم الإسلامي وحركة الإصلاح في جامع الزيتونة - خواطر- الديوان - تونس: الدار العربية للكتاب، 2012- 214 ص.
- مدونة الإصلاح IX :علي البلهوان: تونس الثائرة -تقديم وتحقيق: محمد رؤوف بلحسن - تونس: الدار العربية للكتاب، 2012- 498 ص .
- مدونة الإصلاح X :علي البلهوان: ثورة الفكر أو مشكلة المعرفة عند الغزالي -تقديم وتحقيق: محمد رؤوف بلحسن -تونس: الدار العربية للكتاب، 2012-346 ص

- **كتب منشورة من المؤلفين :**

- الأزهر الماجري، *الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010 في جدلية التحرر والإحتواء*، 2011، 187ص.
- أعلية علاني، الإسلاميون *التونسيون من المعارضة إلى الحكم: النشأة، التطور، الآفاق*، 2014، 300 ص.
- بشير الحامدي، *الحق في السلطة والثورة والديمقراطية، قراءة في مسار ثورة الحرية والكرامة*، 2011، 231 ص.
- رضا القلال، *المناضل* محمد بكور: *الماضي يضيء الحاضر*، المراجعة التاريخية عبد الواحد المكني، 2014، 156 ص.
- الطاهر بن يوسف، *الممارسات الشيطانية لبن علي*، 2011، 167 ص.
- الطاهر بن يوسف، *ضابط أمن شاهد على نظام بن علي*، 2011، 123 ص.
- عادل بالكحلة، "الاعتداءات على مناضلي حقوق الإنسان بالبلاد التونسية وإستراتيجية الدولة التسلطية في فترة 2007"، 2016.
- عبد الواحد المكني، *فرحات حشاد: المؤسس الشاهد القائد الشهيد*، 2012.
- لطفي السنوسي، *إنتماء: شهادة حية من مسلك التعذيب السجن في تونس 1990- 2008*، 2012، 189ص.
- لميا كراي، *ثورة وبعد؟ تونس في مواجهة مستقبلها*، 2011.
- محمد الجويلي، *بنفسج الديكتاتورية، بتونس* 2011، 174 ص.
- محمد السبوعي، *فلسفة الثورة: نحو ممارسة سياسية إنسانية*،2011، 91 ص.
- محمد مواعدة، *قصتي مع بن علي أو في صناعة الطاغية*، 2014.
- المنذر المرزوقي، *الزعيم الشهيد حسن السعداوي: المسيرة والمصير*، 2012، 125 ص.
- المنصف بالحولة، *شهادة للتاريخ عن أحداث قفصة المسلحة سنة 1980*، 2014، 381 ص.
- منيرة ترميش، *من مناضلات مدينة المنستير فاطمة ترميش: أرملة الشهيد عبد السلام ترميش*، 2013، 551ص.
- المولدي الأحمر، في الثورة من منظور علم الاجتماع السياسي، تونس، أكتوبر 2011، 173ص.

- **كتب منشورة من الجمعيات :**

❖ **التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الإنتقالية :**

- التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الإنتقالية، "انتهاكات حقوق الإنسان بتونس 1956-2013 بين الذاكرة والتاريخ"، تونس أفريل 2014، 359 ص :

❖ **مركز تونس لحرية الصحافة :**

- جماعي، *صحافيون تونسيون في موجهة الدكتاتورية: ثلاث وعشرون سنة من القمع والتضليل، تونس* 2013، مركز تونس لحرية الصحافة، 312 ص.

- **أعمال المؤسسات :**

❖ **مؤسسة أحمد التليلي للفكر الديمقراطي :**

- رضا التليلي، *أحمد التليلي، رائد الفكر الديمقراطي*، 2013، مؤسسة أحمد التليلي للفكر الديمقراطي، ابولونيا، 89 ص.

❖ **مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات :**

- إرهاب الدولة ضد العسكريين في ملف براكة الساحل (1991-1992)، 484 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، أكتوبر 2013.
- أضواء على اليسار التونسي والعربي: مسارات فردية، 343 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، جوان 2013.
- اعلام بارزون في التراث النضالي الوطني: سليمان بن سليمان والطاهر صفر وعلي الزليطني وشخصيات أخرى، 295 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ديسمبر 2012.
- أوجه الفساد والإستبداد في شهادات جديدة للذاكرة الوطنية، 416ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، جوان 2014.
- بحوث حول الفساد السياسي والإداري والإقتصادي والجامعي ببلاد المغارب، 602 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، سبتمبر 2014.
- الثورة التونسية والمناخ الفكري وتحولات المجتمع المدني، الجزء الرابع (تحت الإعداد)، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
- الثورة التونسية وتداعيات التحول الجيوسياسي في البلاد العربية، 646 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ماي 2012.
- دور القصر الرئاسي في النظام النوفمبري: شهادات جديدة حول البوليس السياسي والآداب والسلك الدبلوماسي، 352 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، مارس 2014.
- شخصيات في السلطة والمعارضة من خلال شهادتهم التاريخية، 281 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، أفريل 2011.
- شهادة السيد إدريس قيقة: مسيرتي في بناء الدولة الوطنية في وزارتي التربية والداخلية خلال فترة (1954- 1984)، 294 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ماي 2013.
- شهادة حول دور الجهات في الحركة الوطنية: المنستير، سوسة، المهدية ونابل، 265 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، جانفي 2012.
- عبد الجليل التميمي، دراسات وشهادات حول ضحايا التعذيب والإضطهاد بأنظمة الحكم بالمغرب الكبير (1956-2010)، 516 ص(السلسلة الثانية: سيمنارات الذاكرة الوطنية وتاريخ الزمن الحاضر وثورة الكرامة والديمقراطية رقم 25، المؤتمر السادس والثلاثون لمنتدى الفكر المعاصر)، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، فيفري 2013.
- عبد الجليل التميمي، الثورة التونسية والربيع العربي: وأهمية التحولات الجيوسياسية، ماي 2012. 646 ص (السلسلة الثانية: سيمنارات الذاكرة الوطنية وتاريخ الزمن الحاضر وثورة الكرامة والديمقراطية رقم 18) مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ومؤسسة كونارد اديناور.

- عبد الجليل التميمي، الحبيب بورقيبة: مؤسس الدولة التونسية الحديثة ونهاية الأسطورة (بالعربية والفرنسية)، 353 ص (السلسلة رقم 3: الحركة الوطنية التونسية والمغاربية رقم 21) مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، جوان 2012.
- عبد الجليل التميمي، حوارات مع سي أحمد بن صالح حول نضاله الوطني والدولي، سبتمبر 2016. 283 ص (السلسلة الثالثة: الحركه الوطنية التونسية والمغاربية رقم 54) مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
- عبد الجليل التميمي، صدور الجزء الثالث لكتاب مرصد الثورة التونسية: إنجاز إستثنائي جديد لمؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 614 ص، تونس 2015.
- عبد الجليل التميمي، علاج جراحات الماضي وإستشراف بناء المستقبل عبر الذاكرة الوطنية، سبتمبر 2015. 434 ص (السلسلة الثالثة: الحركة الوطنية التونسية والمغاربية رقم 49) مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
- عبد الجليل التميمي، مساهماتي في توثيق الثورة التونسية والذاكرة الوطنية، جويلية 2015. 466 ص (السلسلة رقم 3: الحركة الوطنية والثورة التونسية رقم 47) مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
- محمد ضيف الله، مذكرات الشيخ حسن العيادي، من المقاومة المسلحة إلى صباط الظلام ، أوت 2011، 187 ص، (السلسلة الثالثة: الحركة الوطنية التونسية والمغربية رقم 11)، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
- مراجعة أ. د. ميشال بروندينو لكتاب د. عبد الجليل التميمي: مقاربات في التاريخ التونسي والمغاربي للزمن الراهن، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 206 ص بالعربية و182 ص بالفرنسية، تونس 2014، (ترجمة د. إلهام قيقة).
- مرصد الثورة التونسية، الجزء الأول، 512ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، سبتمبر 2011.
- مرصد الثورة التونسية، الجزء الثالث، 614ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، فيفري 2015.
- مرصد الثورة التونسية، الجزء الثاني، 478ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، سبتمبر 2011.
- مسيرة الإتحاد العام لطلبة تونس: شهادات بعض المؤسسين والقياديين، 298ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، سبتمبر 2010.
- المظلمة التاريخية بحق محمد عطية، مدير المعهد الصادقي، 176 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، أوت 2015.
- المعارضون السياسيون تحت التعذيب في تونس عبر سجلات الذاكرة، 402 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ديسمبر 2013.
- مكانة ودور الوزير الأول الهادي نويرة في بناء الدولة الوطنية، 343 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، جويلية 2013.
- مهنة القضاء والمحاماة بين الإستقلالية والتدخل السياسي (1956- 2010)، 213 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، أوت 2012.
- المؤتمر التاسع والثلاثون لمنتدى الفكر المعاصر حول: المسيرة المتعثرة للإنتقال الديمقراطي في الفضاء المغاربي،480 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ماي 2015

- **أعمال لمراكز البحوث:**

❖ **المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر :**

- علية الصغير عميرة، محمد ضيف الله، حفيظ طبابي، سهام الكشو، عبد المجيد بالهادي، منصف باني وفاطمة جراد، *المحاكمات السياسية في تونس (1956- 2011)*، جماعي في جزئين، الجزء الأول، 342 ص، الجزء الثاني، 268 ص. المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2014.
- محمد ضيف الله، *صالح بن يوسف، خطب ووثائق أخرى 1955-1956*، 2015، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، جامعة منوبة، 290 ص.

- **أعمال المنظمات الغير حكومية :**

❖ **المعهد العربي لحقوق الانسان :**

- حبيب العايب، دراسة ميدانية حول قضايا التهميش في تونس؛ حي السيدة المنوبية وحي زريق نموذجا، المعهد العربي لحقوق الإنسان 2012، 60 ص.
- وحيد الفرشيشي، العياشي الهمامي، الحبيب بالكوش، مروان الطشاني، محمد جسار، إدواردو قونزالز وهاورد فانيي، مشروع المبادئ التوجيهية للعدالة الانتقالية الوطن العربي، المعهد العربي لحقوق الانسان، تونس 2012، 98 ص.
- وحيد الفرشيشي، مروة بالقاسم، آمنة سماري، أحمد العلوي ونصر الدين حرزالله، "العدالة الانتقالية في تونس: غياب استراتيجية واضحة وغلبة الارتجال (14 جانفي- 23 أكتوبر 2011)، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2012، 336 ص.

❖ **مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية :**

- - وحيد الفرشيشي، كورا اندريو، سيمون روبنس، أحمد علوي، هاجر بن حمزة، المنطقة الضحية وجبر الضرر الجماعي في تونس: معتمديتي عين دراهم وسيدي مخلوف "فقيرة رغم ثرواتها..."، مشروع بارومتر العدالة الإنتقالية، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، ماي 2016.
- - وحيد الفرشيشي، كورا اندريو، سيمون روبنس، أحمد علوي، وحيد الشاهد، هاجر بن حمزة، التاريخ والذاكرة الجماعية في تونس: مفاهيم متباينة، تدريس التاريخ المعاصر وصورة بورقيبة اليوم، مشروع بارومتر العدالة الإنتقالية، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، أكتوبر 2016.
- أحمد شوقي بنيوب، العدالة الانتقالية بتونس : أسس نظرية، تطبيقات عملية وتصورات مستقبلية، أكاديمية العدالة الانتقالية، 2013- 2014، 260 ص.
- أسماء الغربي، العدالة الانتقالية في فترة الانتقال الديمقراطي، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، تونس 2014، 52 ص.
- مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، المسار التمهيدي للعدالة الإنتقالية، مجموعات دراسات من إعداد: أمال الوحشي، إشراق بالزين، عمر البوبكري، عمر الوسلاتي، فاخر القفصي، محمد العيادي ومنية عمار، تونس سبتمبر 2013، 129 ص.
- مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، تقييم الإنتقال الديمقراطي في تونس بعد ثلاث سنوات، مجموعات دراسات من إعداد: غازي الغرايري، مصطفى بن لطيف، منية العابد، نايلة شعبان، وحيد الفرشيشي، وسيلة الكعبي وأمين الغالي، تونس جانفي 2014، 157 ص.

- مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، تقييم الإنتقال الديمقراطي في تونس بعد 5 سنوات، مجموعات دراسات من إعداد: إشراق بالزين، صلاح الدين الجورشي، عمر الوسلاتي، عمر بوبكري، هيكل بن محفوظ وأمين الغالي، تونس ديسمبر 2015، 140 ص.
- وحيد الفرشيشي، الهياكل الرسمية لحقوق الإنسان في تونس، بمساهمة أحمد علوي ومنية عمار، نشر مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، تونس نوفمبر 2013, أربعة مؤلفات، 570 ص.
- وحيد الفرشيشي، كورا اندريو، سيمون روبنس، أحمد علوي، هاجر بن حمزة، "مشاركتك ترجعلك الأمل"، مشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية في تونس، مشروع بارومتر العدالة الانتقالية، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، أكتوبر 2015.

❖ **الهيئة الوطنية للمحامين بتونس :**

- العدالة الإنتقالية، المحاماة، سلسلة جديدة عدد 3، الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، 103 ص، جانفي 2013.

❖ **الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية :**

- الهادي الشهم، دليل العدالة الانتقالية، الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية، تونس 2016، 15 ص.
- إجراءات جبر الضرر في إطار العدالة الانتقالية: الأثر والنجاعة، بحث محلي سنة 2014 في ولاية قفصة، تقرير الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية 31 ص بالعربية و29 ص بالفرنسية.

❖ **الجمعية التونسية لقانون التنمية :**

- الجمعية التونسية لقانون التنمية، المناصرة لكشف الحقيقة في إطار العدالة الانتقالية، التقرير التأليفي للبحث الميداني، 113 ص. 2013.

- **أعمال الكليات: <u>رسائل ومذكرات</u>:**

❖ **كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية و السياسية بسوسة :**

- آثار الخطيب، الإعتداء على الأموال العمومية من قبل الموظف العمومي أو شبهه، رسالة ماجستير: قانون أعمال، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية و السياسية بسوسة، 2012 ، 156 ص؛ 30 سم.
- أسماء المغربي، لجنة الإستقصاء و المصالحة ، رسالة: ماجستير مهني: تحرير عقود و خدمات قانونية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية و السياسية بسوسة، 2012، 70 ص.؛ 30 سم.
- سامية عكرمي، لجان الصفقات العمومية، رسالة ماجستير مهني: تحرير عقود و خدمات قانونية، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية و السياسية بسوسة، 2011 -37ص؛ 30 سم.
- فريد الهمامي، *الجديد في القضاء العسكري التونسي من خلال تنقيح 2011 (المرسومين عدد 69 و 70 المؤرخين في 29 جويلية 2011)*، مذكر لنيل شهادة الماجستير بحث في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، 2013- 2014, 218 ص.
- محمد الحباسي، الحملة الانتخابية لإنتخابات المجلس الوطني التأسيسي 2011، رسالة ماجستير: قانون عام، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية و السياسية بسوسة، 2012،180 ص؛ 30 سم.

- محمد زمزمي، مصادرة الأموال المكتسبة بصورة غير مشروعة، مذكرة ماجستير القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، 2012.
- نرجس المقدم، *الدستور الصغير في التنظيم المؤقت للسلط العمومية*، مذكرة لنيل شهادة الماجستير بحث في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، 2013، 209 ص.
- ياسين الورغي، مصادرة الأملاك الموجودة في تونس لأصحاب النفوذ قبل الثورة، مذكرة ماجستير قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، 2014.

❖ كّلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس:

- إيناس الفالح، المسؤولية الجزائية لرئيس الجمهورية، رسالة ماجستير في العلوم الجنائية، كّلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2012.
- حنان حجلاوي، المعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية 1966 : دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تونس 2012.
- رحاب القبلاوي، لجنة المصادرة، مذكرة ماجستير قانون عقاري، كّلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2014.
- رحاب مويساوي، القضاء العسكري بين سرعة الإجراءات ومحدودية الضمانات، رسالة ماجستير في علوم الإجرام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس2011.
- روعة الدالي، رقابة دائرة المحاسبات على تمويل الحملة الانتخابية لعضوية المجلس الوطني التأسيسي، رسالة ماجستير، كّلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2014.
- سندس السهيلي، تطور الاختصاص القضائي للمحكمة ا الادارية خلال الفترة ا الانتقالية، رسالة ماجستير قانون عام، كّلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2014.
- سوسن بالطيب، الهيئة الوطنية لإصلاح الاعلام والاتصال، رسالة ماجستير قانون عام، كّلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2014.
- عباس شأس، الجرائم العسكرية، رسالة ماجستير في العلوم الجنائية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تونس 2012.
- عمران بالأخضر، التحقيق وضمان حرية المتهم، رسالة ماجستير في العقود واستثمارات، كّلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2012.
- كمال الغزواني، المجلس الأعلى للقضاء، رسالة ماجستير: علوم سياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية بتونس، 2011 - 278 ص؛ 30 سم.
- محمود الجوادي، مسؤولية رئيس الدولة أمام المحكمة الجنائية الدولية، رسالة ماجستير في القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2012.
- منى أم هاني، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري، مذكرة ماجستير القانون العام والمالي، كّلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2014 .
- نادرة عبد الكافي، الجرائم المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية، رسالة ماجستير قانون عام، كّلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2015.
- نجوى برهومي، الجرائم السياسية، رسالة ماجستير في العلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2012.

- هنيدة الساحلي، العفو العام من خلال : المرسوم عدد 1 المؤرخ في 19 فيفري 2011 - المرسوم عدد 30 المؤرخ في 26 أفريل 2011، رسالة ماجستير في العلوم الجنائية، كّلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2012.
- وردة الوريمي، مصادرة أموال الخواص لفائدة الدولة، مذكرة الماجستير بحث في القانون العام، كّلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2014.

❖ **كلية الحقوق بصفاقس :**

- صفاء موساوي، حقوق الدفاع المضمونة للعون العمومي أمام الإدارة، رسالة ماجستير: قانون عام و تجارة دولية، كلية الحقوق بصفاقس، 2012، 128ص؛ 30 سم.

❖ **كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس :**

- رحمة بن سليمان، *"القيمي والرمزي في عمليات تعذيب المعارضين السياسيين داخل السجون التونسية : قراءة سوسيولوجية في شهادات الضحايا"* ، مذكرة بحث لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع تحت إشراف الأستاذ الدكتور المولدي لحمر (ديسمبر 2014). جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.
- صلاح الدين الضوايفي، *"المعارض السياسي والمطاردة «الأمنية » والعائلة (محاولة في علم إجتماع المناضلين السياسين في الدولة البوليسية)*".مذكرة بحث لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع (2014-2013) تحت إشراف الأستاذ عادل بالكحلة. جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

❖ **التقارير :**

- التقرير، اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها، 2012، 609 ص.
- تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة"، اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق، صفاقس، نوفمبر 2011، 347ص.

❖ **المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية :**

- أحداث الرش بسليانة، تقرير اللجنة المستقلة للتحقيق في أحداث سليانة، المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية، مارس 2013.
- إنتفاضة الخبز 1984، تقرير لجنة تحقيق الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية، جانفي 2016.
- طلب متعلق باقرار وضع "المنطقة- الضحية" لجهة القصرين، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، محامون بلا حدود، 16 جوان 2015.

- **أعمال الهيئات الدولية :**

❖ **البنك الدولي:**

- البنك الدولي، "كل شيء في العائلة: الإستيلاء على تونس"، تقرير صادر في مارس 2014.

❖ **مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان :**

- مجلس حقوق الإنسان، التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان و تقارير المفوضية السامية و الأمين العام، دراسة تحليلية بشأن حقوق الإنسان و العدالة الانتقالية، الدورة الثانية عشر، 25 ص. متوفر على الرابط التالي:https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G09/149/16/PDF/G0914916.pdf?OpenElement(تاريخ الدخول على الرابط:2016/09/18)

- **أعمال الهياكل العمومية:**

❖ **وزارة العدل و حقوق الإنسان و العدالة الانتقالية :**

- وزارة العدل و حقوق الإنسان و العدالة الانتقالية, العدالة الانتقالية في تونس ؛ تقرير أشغال المؤتمر الدولي لتركيز هيئة الحقيقة الكرامة نحو جيل جديد من لجان الحقيقة, تونس, 09 و 10 و 11 جوان 2014, 80 ص.
- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية، العدالة الإنتقالية في تونس، التقرير الختامي للحوار الوطني حول العدالة الإنتقالية، أكتوبر 2013.
- وزارة العدل، الاستشارة الوطنية حول إصلاح المنظومة القضائية، تونس، ديسمبر 2013, 52 ص.
- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية، تونس، أكتوبر 2013، 51 ص.
- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية، الندوة الوطنية لإطلاق الحوار حول العدالة الانتقالية في تونس، التقرير العام، تونس 2012، 114 ص.
- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير حول المسار المفضي إلى وضع مشروع العدالة الإنتقالية في تونس، من إعداد الأستاذ شوقي بنيوب، تونس أكتوبر 2013، 77 ص.

❖ **وزارة الداخلية :**

- وزارة الداخلية، كتاب أبيض: الأمن والتنمية نحو أمن في خدمة الديمقراطية، الجمهورية التونسية، وزارة الداخلية، 2011، 64 ص.

- **مقالات:**

❖ **الأخبار القانونية :**

- أنيس السويسي، "الاختصاص في المصادرة"، الأخبار القانونية عدد 139-138. جويلية و أوت 2012، ص ص 16-14.
- سامي العيادي، "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والإنتقال الديمقراطي"، الأخبار القانونية عدد111-110، أفريل 2011، ص ص 15-14.
- طارق الجلاصي، "عدالة الإشهاد والعدالة الإنتقالية: تصور نموذج عملي لتطبيق اليات العدالة الإنتقالية من أجل تحقيق الإنتقال الديمقراطي في تونس"، الأخبار القانونية عدد 139-138، جويلية وأوت 2012، ص ص. 21-18.
- عبد المجيد الزروقي، "الثورة وتطبيق قواعد التقادم"، الأخبار القانونية عدد 110-111، أفريل 2011. ص ص 23-22.
- محمد العيادي، " الضحية في إطار العدالة الانتقالية و إشكاليات جبر الضرر ", الاخبار القانونية، السنة الحادية عشر، عدد 223/222.
- معتز القرقوري، "التنظيم المؤقت للسلط العمومية إنطلاقاً من القانون التأسيسي المؤرخ في 16 ديسمبر 2011"، الأخبار القانونية عدد 141-140، سبتمبر 2012، ص ص 25- 20.
- منير الفرشيشي، "مرسوم المصادرة عدد 113 لسنة 2011 بين غموض النظرية وصعوبات التطبيق"، الأخبار القانونية عدد 127-126، جانفي 2012، ص ص 11-8.
- وليد العربي، "طبيعة النظام السياسي التونسي في ضل التنظيم المؤقت للسلط العمومية"، الأخبار القانونية عدد 115-114، جوان 2011، ص ص 40-36.

❖ **الحوار المتمدن :**

- المولدي الأحمر، خصائص الانتقال الديمقراطي في تونس: راديكالية ناعمة قد تنتهي بالتوافق، الحوار المتمدن-العدد: 4012 - 2013 / 2 / 23 - 22:22، المحور: مواضيع وابحاث سياسية.

❖ **مجلة دراسات قانونية :**

- خليل الفندري، التدابير الإستثنائية للالتحاق بالوظيفة العمومية لسنة 2011، مجلة دراسات قانونية، كلية الحقوق صفاقس، عدد 18 لسنة 2011.

❖ **مجلة بحوث ودراسات قانونية :**

- رياض الجمل، آليات إسترجاع العقارات المنهوبة الإشكاليات المطروحة، مجلة بحوث ودراسات قانونية عدد 7-2012، ص 305، جمعية الحقوقيين بصفاقس.

❖ **المفكرة القانونية :**

- وحيد الفرشيشي، "التأسيسي يقر قانون العدالة الإنتقالية في تونس"، المفكرة القانونية، 13 فيفري 2014.
- وحيد الفرشيشي، "مشروع قانون العدالة الإنتقالية في تونس: تجربة فريدة من نوعها"، المفكرة القانونية، 30 جانفي 2013.

Liste bibliographique en langue française

- ***Les ouvrages :***

- BELKHOJA Abdelaziz et CHIKHROUHOU Tarek, 14 janvier 2011: *l`enquête*, Tunis, Apollonia Editions, 2013, 200.p.
- BEN YOUSSEF Tahar, *Les snipers dans la révolution tunisienne et la réforme du système sécuritaire,* Tunis 2011.162p.
- CHEBBI Mohamed Lamine, Journal d'un député : ancien ministre de Bourguiba Aout 1959-Février 1962, 2014. Nirvana, 302p.
- Collectif*, Naissance d'une démocratie*, 2012. La Presse Opinion, 285p.
- DALLAGI Moncef, *Abdelaziz Thaâlbi, Naissance du mouvement national tunisien*, Tunis, Carthaginoiseries, 2103, 332p.
- GOBE, Éric (dir.). *Des justices en transition dans le monde arabe ? Contributions à une réflexion sur les rapports entre justice et politique.* Nouvelle édition [en ligne]. Rabat : Centre Jacques-Berque, 2016 (généré le 13 juin 2016). Disponible sur Internet : <http://books.openedition.org/cjb/753>. 292p.
- KOURDA Sami, *Le « complot » Barraket Essahel : Chronique d'un calvaire*, 2012. Sud éditions, 249p :
- LAKHOUA Foued, *Le gouvernement de Ladgham : 7 novembre 1969 – 2 novembre 1970*, 2012. 277p.
- M'RAD (H.), Libéralisme et liberté dans le monde arabo-musulman, Tunis, Editions Nirvana, 2012.
- SASSI Nejib, *Bourguiba aux regards de ses partisans et de ses opposants*, 2012, Arabesques éditions, 129 p :
- TALBI Mohamed, *Goulag et démocratie*, 2011.Observatoire pour la liberté de presse, d'édition et de création en Tunisie, 337 p :.
- TURKI Bechir, *Eclairage sur les recoins sombres de l'ère bourguibienne*, 2011.
- WESLATI Slah, *Chronologie de la révolution tunisienne : démocratie ou guerre civile*, Tunis 2011. Nirvana, 367p.Clairefontaine S.A., 191p.

❖ Centre Al-Kawakibi pour la Transition Démocratique :

- FERCHICHI Wahid, BELGACEM Maroua, SAMARI Emna, ALOUI Ahmed et HARZALLAH Nassredine, *La justice transitionnelle en Tunisie enfin la loi octobre 2011 décembre 2013*, 1ère édition, Etude élaborée dans le cadre d'une collaboration entre KADEM, PNUD et ADLI, Tunisie, Mai 2014, 420p.

- FERCHICHI Wahid, ANDRIEU Kora, ROBINS Simon, ALOUI Ahmed et BEN HAMZA Hager, *Participation des victimes au processus de justice transitionnelle en Tunisie*, 1ère édition, Tunis, Octobre 2015, 96 p.

- FERCHICHI Wahid, ANDRIEU Kora, ROBINS Simon, ALOUI Ahmed et BEN HAMZA Hager, *La zone victime et les réparations collectives en Tunisie ; Ain Drahem et Sidi Makhlouf, « Si riches et pourtant si pauvre… »*, 2ème édition, Tunis, Mai 2016, 79p.

- FERCHICHI Wahid, ANDRIEU Kora, ROBINS Simon, ALOUI Ahmed, CHAHED Wahid et BEN HAMZA Hager, *Histoire et mémoire collective en Tunisie : des notions contrastées,*

*enseigner l'histoire récente et la figure de Bourguiba aujourd'hui dans deux communautés Gafsa et Sousse***,** 3ème édition, Tunis, Octobre 2016, 71p.

❖ Institut Arabe des Droits de l'Homme :

- FERCHICHI Wahid, BELGACEM Maroua, SAMARI Emna, ALOUI Ahmed et HARZALLAH Nassredine, *La justice transitionnelle en Tunisie, Absence de stratégie et prépondérance d`improvisation*, IADH, Tunis, 2012, 336 p.
- FERCHICHI Wahid et *al.* , *La justice transitionnelle en Tunisie : Absence de stratégie et prépondérance d'improvisation 14 janvier/ 23 octobre 2011*, Institut Arabe des Droits de l'Homme, Tunis, Mai 2012, 336 p.

❖ Le Labo' Démocratique :

- FERCHICHI Wahid et HACHED Farah (Dir.), en collaboration avec BEN ABDA Hana, BEN TARJEM Khansa et Mejri Khaled, *Révolution Tunisienne et défis sécuritaires*, 1ère édition, Tunis, CAEU, octobre 2014 :

  - ***Les archives de la dictature, entre justice transitionnelle et sécurité*, 136p.**
  - ***Protection de la vie privée et transparence ; Dans le secteur de la sécurité*, 160p.**
  - ***Les services de renseignements tunisiens, quel contrôle ?*, 171p.**

❖ Centre d'Etudes et de Recherches Economiques et Sociales :

- KATTOU Mahdi, *Chronique d`une révolution avortée*, Tunis, Cérès, 2013, 270.p.

❖ L'Observatoire Tunisien de la Transition Démocratique :

- *La transition démocratique en Tunisie état des lieux : les acteurs*, sous la direction de H. Redissi, A. Nouira, A. Zghal, 2012. L'Observatoire Tunisien de la Transition Démocratique, Diwen Edition, 368p.
- *La transition démocratique en Tunisie état des lieux : les thématiques*, sous la direction de H. Redissi, A. Nouira, A. Zghal, 2012. L'Observatoire Tunisien de la Transition Démocratique, Diwen Edition, 169 p.

❖ Programme des Nations Unies pour le développement :

- Programme des Nations Unies pour le développement, *« La constitution de la Tunisie : Processus, principes et perspectives* », 2016, p 631 :
- Programme des Nations Unies pour le développement – projet *« Appui au processus Constitutionnel, au développement Parlementaire et au Dialogue National »* (2012-2015).
- Programme des Nations Unies pour le développement - projet *« Consolidation de la Transition Démocratique – appui au Parlement tunisien »* (2015-2019).

❖ Fondation Ahmed Tlili :

- TLILI Ahmed, *Pour la démocratie, Lettre à Bourguiba janvier 1966*, Fondation Ahmed Tlili, Juin 2011.

❖ Association Tunisienne des Contrôleurs Publics :

- La petite corruption : Le danger Banalisé, Etude exploratoire sur la perception de la petite corruption en Tunisie, Association Tunisienne des Contrôleurs Publics, 135p.

• ***Les articles publiés et travaux de colloques :***

- AMMOUR Laurence Aïda, « Les enjeux de sécurité émergents au Maghreb et au Sahel depuis le printemps arabe », *Med. 2012*, 141-144.

- BEN CHEIKH AHMED-DELLAGI Hager, « Les avatars de la justice transitionnelle en Tunisie », *Mouvance du droit* (Etudes en l'honneur du professeur Rafâa Ben Achour), Décembre 2015, pp. 171-2011.
- FERCHICHI Wahid, « La justice transitionnelle en Tunisie 2011-2014 », *Mouvance du droit* (Etudes en l'honneur du professeur Rafâa Ben Achour), Décembre 2015, pp. 283-305.
- FERCHICHI Wahid, « La justice transitionnelle en Tunisie : absence de stratégie et prépondérance de l'improvisation », La transition démocratique à la lumière des expériences comparées (Actes de Colloque), Tunis, 5-6 et 7 mais 2011, pp. 171-184.
- ZYGMONT Bogumil, « les modèles de lustration dans les pays d'Europe centrale et orientale », *La justice de temps des transformations : transmissions des expériences polonaises à la Tunisie, modèles des règlements avec le passé*, actes de conférence, Tunis, 5 décembre 2012, pp.12-14.

❖ Bulletin de la sécurité africaine :

- AMMOUR Laurence Aïda, « La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel: l'Ambivalence de l'Algérie », *bulletin de la sécurité africaine, N° 18* février 2012, 8.p.

❖ R.F.D.C :

- BEN ACHOUR Rafaâ et BEN ACHOUR Sana, « La transition démocratique en Tunisie : Entre légalité constitutionnelle et légitimité révolutionnaire », *R.F.D.C, n°92*, 2012/4, pp.715-732**.**

❖ Champ pénal :

- BENGHELLAB Nour, « Des mythes aux réalités de la justice transitionnelle : Catharsis thérapeutique, (re)constructions nationales et légitimation politique », *Champ pénal/Penal field*, Vol.XIII, 2016, 21 p. Disponible sur : https://champpenal.revues.org/9235 (consulté le : 26 avril 2016).

❖ Infos Juridiques :

- AKACHA Nadia, « les droits et les obligations du peuple », *Info Juridique n°110-111*, avril 2011, pp.12-13.

- BEN AISSA (M.S), « Nous ne pouvons pas faire progresser le pays, et encore moins, la Révolution sans une justice indépendante, au-dessus de tout soupçon », in. *Infos juridiques*n°112/113, mai 2011, pp.34-35.
- BETTAIB Mohamed Anis, « le gel des avoirs du Ben Ali en droit international », *Info Juridique n°108-109*, mars 2011, pp.30-33.

- BOUGARRAS Hédi, « quelques propositions pour la réforme de la Justice », *Info Juridique n°110-111*, avril 2011, pp.6-7.

- BOUJNEH Héla, « la justice transitionnelle, une justice transnationale ou une justice nationale ? », *Info Juridique n°134-135*, mai 2012, pp.32-37.

- BOUJNEH Héla, « la responsabilité pénale du chef de l'Etat dans les pays du Maghreb », *Info Juridique n°106-107*, février 2011, pp.8-12.

- Entretien avec SAID Chafik, « le cadre législatif de la répression de la corruption », *Info Juridique n°124-125*, décembre 2011, pp.12-15.

- H.B., « Faut-il dissoudre la Haute instance ? », *Infojuridiques*, n° 116-117, Juillet-Aout 2011, p.4.

- M'ZABI BOUGARRAS Amel et KAMMOUN Omar, « interview avec le doyen Mohamed Salah Ben Aissa », *Infos Juridiques, n°112/213*, Mai 2011, pp.34-35.

- MAHFOUDH JERBI Osra, « Gel des avoirs de Ben Ali et ses complices : exclusif : entretien avec Micheline Calmy-Rey, Présidente de la confédération suisse », *Info Juridique n°106-107*, février 2011, pp.36-37.

- SOUAB Ahmed, « La future instance indépendante pour les élections : Neutralité et indépendance », *Info Juridiques n°136-137, juin 2012*, pp.20-23.

- WANNA HANTATI Hejer, « justice transitionnelle : pour qui ? pourquoi ? », *Info Juridique n°170-171*, janvier 2014, pp.6-9.

❖ Observatoire des mutations politiques dans le monde arabe :

- ANDRIEU Kora, « *Confronter le passé de la dictature en Tunisie : La loi de « justice transitionnelle » en question* », Observatoire des mutations politiques dans le monde arabe, Mai 2014, 30 p. Disponible sur : http://www.iris-france.org/docs/kfm_docs/docs/obs-monde-arabe/tunisie-justice-transitionnelle-mai-2014.pdf (consulté le : 01 Avril 2016).

❖ Association Tunisienne d`Etudes Politiques :

- Association Tunisienne d`Etudes Politiques (Ières Conférences de l`ATEP), *Les nouveaux acteurs du jeu politiques tunisien*, Tunis 2011, 79.p.

- Association Tunisienne d`Etudes Politiques (IIèmes Conférences de l`ATEP), *L'Election de l`Assemblée Nationale Constituante : lectures politiques*, Tunis 2011, 84.p.

- Association Tunisienne d`Etudes Politiques (IIIèmes Conférences de l`ATEP), Gouvernement de coalition et enjeux politiques, Tunis 2012, 103.p.

- Association Tunisienne d`Etudes Politiques (IVèmes Conférences de l`ATEP), *Les islamistes et la conquête démocratique du pouvoir*, Tunis 2013.

- Association Tunisienne d`Etudes Politiques (Vèmes Conférences de l`ATEP), *La contre-révolution en Tunisie*, Tunis 2013.

- Association Tunisienne d`Etudes Politiques, Université de Carthage, Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis, La transition démocratique à la lumière des

expériences comparées, colloque international à Tunis, sous la direction de MRAD Hatem et MOUSSA M. L. Fadhel, Octobre 2012, 323p.

❖ Labo Démocratique :

- HACHED Farah, *Les archives de la police politique: un défi pour la transition démocratique*, La Presse de Tunisie, 17 mai 2012, Labo' Démocratique.
- Intervention du Labo' Démocratique à la journée de réflexion de l'UNESCO "Archives et droit de savoir" (10 décembre 2012)
- Le Labo' Démocratique a organisé en partenariat avec le Mémorial Berlin-Hohenschönhausen le Festival de la Mémoire, 2012. (du 6 au 8 décembre 2012)

• ***Les thèses de doctorat (en cours):***

❖ Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis :

- ALOUI Ahmed, *Justice et Justice Transitionnelle*, thèse de doctorat en droit public (en cours), sous la direction de Mr. FERCHICHI Wahid, Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis.
- EUCHI Ahmed, *La victime dans la justice transitionnelle*, thèse de doctorat en droit public (en cours), sous la direction de Mr. FERCHICHI Wahid, Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis.
- SAMMARI Emna, *State's responsibility in Transitional Justice: Tunisian case*, sous la direction de Wahid Ferchichi,

❖ Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis :

- BEN AMOR Nada, *Justice transitionnelle mécanismes psychosociaux en jeu dans les processus de réconciliation et de pardon dans un cadre post conflictuel*, sous la direction de Nouressine Kridis, Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis.

❖ Faculté de Droit, Sfax :

- BEN SAÏD Chamama « La victime dans la législation relative à la justice transitionnelle », thèse de doctorat en droit public (en cours), Faculté de Droit, Sfax.

- SAHBANI Imen, *La justice transitionnelle et le système de réparation les anciens détenus politiques*, sous la direction de Hamadi Redisi,

- **Les mémoires de Master :**

❖ Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis :

- AYARI Emna, *Le recrutement dérogatoire des agents publics dans le secteur public*, mémoire de master en droit public, Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis, 2015.
- ALLOUCH Olfa, Les Fonctions de la haute autorité indépendante de la communication audiovisuelle, mémoire de master en Droit Public, Faculté de Droit et des Sciences Politiques de Tunis, 2015.
- BEN HADJ Sonia, *Commentaire du Décret- loi n°2011-13 du 14 Mars 2011 portant confiscation des avoirs et des biens meubles et immeubles*, mémoire de master en droit des affaires, sous la direction de Hafedh Ben Salah, Faculté de Droit et des Sciences Politiques de Tunis, 2012.
- EL ECHI Ahmed, *L'instance Vérité et Dignité*, mémoire de master de recherche en Droit public, Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis, juin 2015, 172p.
- HARZALLAH Nassreddine, *Administration en période de transition (14 janvier-23 octobre 2011), Mémoire pour l'obtention du diplôme de Master en droit public et financier*, Faculté de Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis, 2012-2013.

- HAJEJI Besma, *Le Recours contre les décisions des autorités de régulation*, mémoire de master en Droit public et financier, sous la direction de Berteji Brahim, Faculté des Sciences Juridiques Politiques et Sociales de Tunis , 2011.
- LAJMI Moez, *Le financement des partis politiques*, mémoire de master en Droit et sciences politiques, Faculté de Droit et des Sciences Politiques de Tunis, 2012.
- LADJINI Imen, *L'adhésion de la Tunisie au statut de Rome relatif à la cour pénale internationale*, mémoire de master en Droit et sciences politiques, Faculté de Droit et des Sciences Politiques de Tunis, 2012.
- LOUATI GHAMGUI Manel, *Les juridictions administratives spécialisées en Tunisie*, mémoire de master en Droit et sciences politiques, Faculté de Droit et des Sciences Politiques de Tunis, 2012.
- MSADEK Nawel, Le principe de la transparence de l'information financière publique, mémoire de master en Droit et sciences politiques, Faculté de Droit et des Sciences Politiques de Tunis, 2012.
- NAIFER Imen, *Le Règlement intérieure de l'assemblée nationale constituante*, mémoire de master en Droit Public et Commerce International, Faculté de Droit et des Sciences Politiques de Tunis, 2014.
- NIDHAL Farah, Le financement des partis politiques, mémoire de master en Droit et sciences politiques, Faculté de Droit et des Sciences Politiques de Tunis, 2012.
- SFAR Chams Dhouha, *La lutte contre la corruption en période de transition*, *Mémoire pour l'obtention du Diplôme en Mastère en Sciences Juridiques Fondamentales*, Faculté des Sciences Juridiques Politiques et Sociales de Tunis, 2013-2014, 112 p.

- TRABELSI Jihène, *la justice transitionnelle*, *Mémoire pour l'obtention du Diplôme en Mastère en Sciences Juridiques Fondamentales*, Faculté des Sciences Juridiques Politiques et Sociales de Tunis, 2012, 120 p.

❖ Faculté de Droit de Sfax :

- AYADI Hatem, *Le Droit à l'information auprès de l'administration*, mémoire de master en Droit Public et Commerce international, sous la direction de Khalil Fendri, Faculté de Droit de Sfax, 2014.

- CHTOUROU Chadia, *Le tribunal administratif, juge de l'élection de l'assemblée nationale constituante,* mémoire de mastère en droit public, sous la direction de Neji Baccdouche, Faculté de droit de Sfax, 2014.
- GASSARA KANOUN Rim, *La protection des données personnelles à travers la loi du 27 juillet 2004*, Mémoire de Mastère en Droit privé, Faculté de Droit de Sfax, 2011, 116p. ; 30 cm.
- HMIDA Yoser, *Les causes fiscales de la révolution du 14 janvier 2011*, mémoire de master en droit public et commerce international, sous la direction de Neji Baccouche, Faculté de droit de Sfax, 2014.
- HAMEM TEMIMI Syrine, *Le pouvoir exécutif dans la loi constituante n° 6 portant organisation des pouvoirs publics*, mémoire du master en droit public, sous la direction de Mootaz Gargouri, Faculté de droit de Sfax, 2013-2014.
- KATTANI Khouloud : « L'instance de la vérité et de dignité », mémoire de mastère de recherche en droit public (en cours), Faculté de Droit, Sfax.

- LAKHDHER Rabeb, *L'infraction de la corruption*, mémoire de master en droit privé, sous la direction de Najet Brahmi, Faculté de Droit de Sfax, 2015.

- MAOUIA Najeh, *Le Tribunal administratif au lendemain de la révolution (17 Décembre 2010- 14 Janvier 2011)*, mémoire de master en Droit Public et Commerce International, sous la direction de Néji Baccouche, Faculté de Droit de Sfax, 2014.

❖ Faculté de droit et de sciences politiques de Sousse :

- BEN RAHMA Ines, *Coopération de l'État avec la Cour pénale internationale*, 2010, Faculté de droit et de sciences politiques de Sousse.
- BAARI Habiba , *L'ordre juridique et international et la démocratisation de l'État*, 2014, Faculté de droit et de sciences *politiques de Sousse.*
- *BRAHAM Sami, La sécurité démocratique*, mémoire de master de recherche en droit public, *sous la direction de Jamel dimassi*, Faculté de droit et de sciences politiques de Sousse, 2015.
- BOUJNEH Hela, Le gouvernement et le processus législatif en Tunisie, Mémoire de Mastère en Droit public, Faculté de Droit et des Sciences Politiques de Sousse, 2011, 122 p. 30 cm.
- CHEMLALI GHABBARA Wahida, *Droit international et Révolutions Arabes*, mémoire de master, Faculté de droit et de sciences politiques de Sousse, 2014.
- FATNASI Amina*, L'ONU et la démocratie dans les pays émergeants*, Faculté de droit et de sciences politiques de Sousse, 2012.
- HMIDI Rawia, *Le crime d'agression à travers l'adhésion de la Tunisie au traité de Rome 1998,* mémoire de master en droit des affaires, sous la direction de Jamel dimassi, Faculté de Droit et des Sciences Politiques de Sousse, 2015.
- LADJMI Imen, *L'adhésion de la Tunisie au statut de Rome relatif à la Cour Pénale internationale*, 2012, Faculté de droit et de sciences politiques de Sousse
- MOKRANI Rabeb, *Le principe de la libre circulation des personnes en Tunisie,* 2013, Faculté de droit et de sciences politiques de Sousse.

- **Etudes et rapports :**

- « Perceptions et attentes des bénéficiaires du décret-loi n°2011-1 portant amnistie à l'égard du processus de Justice Transitionnelle et des mesures de réparations. Rapport final d'une étude quantitative ». Juillet 2015. Avec l'appui du projet de soutien à l'opérationnalisation du processus de justice transitionnelle en Tunisie. Voir ce lien : http://www.ivd.tn/ar/wp-content/uploads/2015/12/Perceptions-et-attentes-des-amnisti%C3%A9s-du-processus-de-justice-transitionnelle-et-des-mesures-de-r%C3%A9paration.pdf)

- *Vers une nouvelle vision diagnostic stratégique : Un outil de programmation et de prospective régionales*, Revue du Développement Régional, n° 1, Le Commissariat Général au Développement Régional, *Développement Régional en Tunisie* premier semestre 2012, 29 p.

❖ L'organisation de la Coopération et du Développement Économiques :

- BETH Elodie, AL-ATTAR Sana, TRIVUNOVIC Marijana, PEASE Peter, *Évaluation du cadre d'intégrité dans le secteur public Tunisie*, L'organisation de la Coopération et du Développement Économiques, décembre 2012. 115. p.

❖ L'Instance Nationale pour la Réforme de l'Information & de la Communication :

- L'Instance Nationale pour la Réforme de l'Information & de la Communication, *Rapport Général de l'Instance Nationale pour la Réforme de l'Information & de la Communication*, Tunis, République Tunisienne, 2012, 313 p.

❖ PNUD :

- PNUD, Rapport du dialogue national sur la justice transitionnelle en Tunisie - Octobre 2013

❖ Réseau Tunisien pour la Justice Transitionnelle :

- Réseau Tunisien pour la Justice Transitionnelle, rapport sur « Les réparations dans le cadre de la justice transitionnelle : impact et effectivité – Enquête locale en 2014 dans le gouvernorat de Gafsa ». Avec le soutien, du Programme des Nations Unies pour le Développement, du Haut-Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme, et de Centre International pour la Justice Transitionnelle. Voir ce lien : file:///C:/Users/EEMM/Downloads/Rapport__RTJT_Fr.pdf.

• ***Références internet :***

- ABDELATIF Hamam, « La mise en place de la redevabilité dans l'Administration tunisienne », [en ligne], *Actes de la table ronde prématoire n°3, la bonne gouvernance : objet et condition du financement*, disponible sur *http://democratie.francophonie.org/IMG/pdf/Mise.place.redevabilite.admin.tunisienne.pdf*, consulté le 4 avril 2013.
- BEN ACHOUR (S), « Le cadre juridique de la transition : entre légalité constitutionnelle et légitimité révolutionnaire ». Disponible sur : http://www.nachaz.org/index.php/fr/textes-a-l-appui/politique/34-sana1.html
- CHEKIR Hafidha, « la commission d'établissement des faits et de la justice transitionnelle », [en ligne], l'Observateur Tunisien de la Transition Démocratique, disponible sur *http://observatoiretunisien.org/upload/file/Hafidha(1).pdf*. Consulté le 15 février 2012.

- GHRIB Baccar et MAKNI Ayssen, « Economie politique de la transition démocratique », l'Observateur Tunisien de la Transition Démocratique, disponible sur *http://observatoiretunisien.org/upload/file/GhribMakni(1).pdf*, consulté le 15 février 2012.

- HAMOUDA Mohamed, *« la justice transitionnelle* », [en ligne], l'Observatoire Tunisien de la Transition Démocratique, disponible sur l'adresse suivante : *http://observatoiretunisien.org/upload/file/Hamouda(1).pdf*. Consulté le 15 février 2012.

- International Crisis Group, Tunisie : Lutter contre l'impunité, restaurer la sécurité, [en ligne], *Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord n°123*, 9 mai 2012, disponible sur http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/123-tunisie-lutter-contre-l-impunite-restaurer-la-securite.pdf.consulté, consulté le 20 mai 2012.

- International Crisis Group, *Tunisie : violences et défi salafiste*, [en ligne], *Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord, n°137*, 13 février 2013, disponible sur http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/Tunisia/137-tunisie-violences-et-defi-salafiste.pdf, consulté le 13 février 2013.

- LUTZ Fanny, « Une décennie de frénésie militaire Dépenses militaires au Moyen-Orient et en Afrique du Nord », *Note d'analyse du Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité*, 26 février 2013, p2, disponible sur l'adresse suivant *http://www.grip.org/sites/grip.org/files/NOTES_ANALYSE/2013/NA_2013-02-26_FR_F-LUTZ.pdf*

- « La justice civile abandonne 304 affaires à la justice militaire », [en ligne], *Tunisie numérique*, 18 juillet 2011, disponible sur *http://www.tunisienumérique.com/2011/07/la-jutice-civil-abandonne-304affaires-à-la-justice-militaire/*, consulté le 23 mars 2013.

- M'RAD Hatem, « Tunisie, la société civile tunisienne : spontanéité, indépendance et résistance », [en ligne], publié le mardi 4 avril 2013, disponible sur *http://www.lecourrierdelatlas.com/448202042013Tunisie-La-societe-civile-tunisienne-spontaneite-independance-et-resistance.html*, consulté le 6 mai 2013.

- MEZGHANI (A), « la constitution et le principe de non régression ».Disponible sur : http://www.maghrebemergent.com/component/k2/item/25302-tunisie-la-constitution-et-le-principe-de-non-regression.html

- Ministère du développement régional et de planification et l'Institut tunisien de la compétitivité et des études quantitatives, *Indicateur du développement régional : Etude comparative en terme de développement régional de la Tunisie*, [en ligne], disponible sur *http://www.mdci.gov.tn/fileadmin/Liste_Ouvrages/etudepdf/itceq14_indicateur_de_d%C3%A9veloppement_r%C3%A9gional_mai_F.pdf*, République tunisienne, 2012, 25.p.

- Ministère de Développement Régional et de la Planification, *Stratégie de Développement de la Tunisie Nouvelle, [en ligne], République Tunisienne*, 2012, disponible sur *http://www.mdci.gov.tn/fileadmin/Liste_Ouvrages/etudepdf/strategie_dev_tunisie_nouvelle.pdf*, 26.p.

English bibliography:

Books and book chapters

- NASSAR, H., "Transitional Justice in the wake of the Arab Spring: between complexity and standardization" in FISHER, K.J. and STEWART, R. (eds.), *Transitional Justice and the Arab Spring*, London, Routledge, 2014.
- *PREYSING, D. Transitional Justice in Post-Revolutionary Tunisia, 2011-2013 – How the Past Shapes the Future, Springer VS, Berlin, 2015.*

Academic Journals and other academic publications

- ANDRIEU, Kora, « Confronting the Dictatorial Past: Human Rights and the Politics of Victimhood in Transitional Justice Discourses since 2011 », *Human Rights Quarterly*, vol. 38, Mai 2016.
- FERCHICHI Wahid, "A chronicle of legislative developments in the aftermath of the Tunisian revolution: A revolution seeks the means to succeed", *Perspectives*, 2 May 2011: p. 248.
- GREY, D.H. and CONNAN, T., "Notes from the Field: Silence Kills! Women and the Transitional Justice Process in Post-Revolutionary Tunisia », *The International Journal of Transitional Justice*, 2013, 1–10.
- KURZE, A, LAMONT, C, and ROBINS, S., "Contested spaces of transitional justice: legal empowerment in global post-conflict contexts revisited", *The International Journal of Human Rights* 19 (3), 2015.
- LAMONT, C. et BOUJNEH, H., "Transitional Justice in Tunisia: Negotiating Justice During Transition", *Politička misao*, Vol. 49, No. 5, 2012, pp. 32-49.
- LAMONT, C. and PANNWITZ, H., "Transitional Justice as Elite Justice? Compromise Justice and Transition in Tunisia", *Global Policy*, Vol. 7(2), avril 2016.

- LEONARDSON, L., *Transitional Justice in Tunisia: Implementation and Challenges*, Lund University Publications, Faculty of Law, 2015, at : *lup.lub.lu.se/student-papers/record/5434663/file/5470694.pdf*
- *MULLIN, C. and PATEL, I., "*Contesting Transitional Justice as Liberal Governance in Revolutionary Tunisia", *Conflict and Society*, vol. 2, 2016.
- SAMMARI Emna, *Transitional justice in Tunisia: Seeking the truth, Common law master*, Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis 2013, 142 p.
- YAKHINTOU C. and CROESER S., "Transforming Tunisia: Transitional Justice and Internet Governance in a Post-Revolutionary Society", *International Journal of Transitional Justice*, Vol. 10(2), 2016, pp. 230-249.
- URECH, L., "Challenging History: The Power of Transitional Justice in Tunisia", *Al Nakhlah – Online Journal of Southwest Asia and Islamic Civilisation*, June 2014.

Tunisian NGOs

- AYEB Habib, A Field Study on Issues of Marginalization in Tunisia, SaidaManoubia (Tunis) and Zrig (Gabes) Districts as a Model, Tunis, IADH, 2012.
- FERCHICHI Wahid, BELGACEM Maroua, SAMARI Emna, ALOUI Ahmed, HARZALLAH Nassreddine, *The Transitional justice in Tunisia, The absence of a clear strategy and the predominance of improvisation*, English and French synthesis, AIHR, Tunis, 2012, 145 p.

International NGOs and international organisations

- Amnesty International, Transitional Justice and Human Rights in Tunisia: One Step Forward, Two Steps Backward ?, 2013.
- EL GANTRI, R., « Tunisia in Transition: One Year after the Creation of the Truth and Dignity Commission », *International Center for Transitional Justice*, September 2015.
- FERCHICHI Wahid, ANDRIEU Kora, ROBINS Simon, ALOUI Ahmed and BEN HAMZA Hager, The victim zone and collective reparation in

Tunisia, Ain Drahem and sidi makhlouf "So rich and yet so poor", Tunisia, May 2016,79 p.

- FERCHICHI Wahid, ANDRIEU Kora, ROBINS Simon, ALOUI Ahmed, BEN HAMZA Hager and CHEHED Wahid, History and Collective Memory in Tunisia : Contrasted Notions The Teaching of Recent History and the Figure of Bourguiba Today, Tunisia, October 2016, 71p.
- FERCHICHI Wahid, ANDRIEU Kora, ROBINS Simon, ALOUI Ahmed and BEN HAMZA Hager, "To participate is to have hope…" Victim participation in Tunisia's transitional justice process, Tunisia, October 2015, 96.
- FERCHICHI Wahid, BELGACEM Maroua, SAMARI Emna, ALOUI Ahmed, HARZALLAH Nassreddine, *Transitional justice in Tunisia, Finally the law*, English and French synthesis, ADLI, Kadem, PNUD, Tunis, 2014, 66 p.
- FERCHICHI Wahid, *Draft guidelines of transitional justice in the arab world*, Arabe Institute for human rights, Tunis 2012.
- HOWARD Varney, « Upholding transitional justice through constitutionalism », communication présentée lors du Séminaire intitulé, Promotion du dialogue national La justice transitionnelle en Tunisie: Pour un processus participatif et consensuel Tunis, 7-9 Mars 2012.
- International Crisis Group « Tunisia : Transitional Justice and the Fight Against Corruption », *International Crisis Group*, Mai 2016.
- RIJKERS Bob, FREUND Caroline and NUCIFORA Antonio, All in the Family: State Capture in Tunisia, report of The World Bank, in the following link http://wwwwds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/IW3P/IB/2014/03/25/000158349_20140325092905/Rendered/PDF/WPS6810.pdf , March 2014 , 46.p.
- SCHKOLNE, M. Practitioner Perspectives on Transitional Justice: Tunisia. Cape Town: Centre for the Study of Violence and Reconciliation and Goedgedacht Forum for Social Reflection, 2015.